



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org



أجور السوريين في الخمسينيات: 13 ضعف أجورهم في 2022 [16]

الاقتصادية

سورية في سباق مع الزمن!

تتعمق وتتكاثر على أساس يومي، الأزمات الخائفة والمميتة التي يعيشها السوريون؛ من أزمة الأجور التي باتت قيمتها الشرائية رمزية مقارنة بمتطلبات الحد الأدنى لمستوى المعيشة، إلى الأوضاع المأساوية للكهرباء والإنتاج والمحروقات والخبز والمياه والتعليم والصحة، ووصولاً إلى استمرار تجريف واقتلاع الشعب السوري من أرضه، استناداً إلى هذه الأزمات التي تطول قائمتها لتشمل كل جوانب الحياة، دون أية استثناءات تقريباً.

إذا نظرنا إلى تطور هذه الأزمات عبر السنوات العشر الماضية، وبالاستناد إلى الأرقام، فإن الاستنتاج الواضح هو أن هذه الأزمات ليست مستمرة فحسب، بل وتزداد شدة بشكل متسارع، وكأنما البلد في حالة سقوط حر، تزداد سرعة سقوطها مع كل جزء إضافي من الثانية في عملية السقوط... بل وأسوأ من ذلك أن للسقوط الحر تسارعاً ثابتاً، في حين إن تسارع السقوط في سورية هو نفسه يزداد مع مرور الوقت. بين أكثر الأرقام تعبيراً عن حجم الكارثة، الفارق الهائل بين الحد الأدنى للأجور «93,000 ل.س» والحد الأدنى لمستوى المعيشة «1,787,000 ل.س»، وذلك وفقاً لحسابات شهر نيسان الماضي، والحساب اليوم سيغطي نتائج أسوأ. أي أن الحد الأدنى للأجر الشهري يشكل 5% فقط من الحد الأدنى لمستوى المعيشة؛ أي أنه يكفي معيشة أسرة من 5 أشخاص على الحد الأدنى، لمدة يوم ونصف!

ليس الوضع بأفضل إن نظرنا في الأرقام الأخرى، ابتداءً من الارتفاع المطرد لفترة تسليم جرة الغاز اليومي، التي وصلت حد 100 يوم، وارتفاع سعرها، مروراً بتخفيض كميات ونوعية الخبز وصعوبة الوصول إليه، وليس انتهاءً بتخفيض مخصصات المواصلات العامة من المحروقات، وكذا تخفيض حصة المازوت المدعوم للتدفئة المنزلية... وغيرها من المصائب التي تقع على رؤوس السوريين بشكل يومي.

إن انتهاء طور العمليات العسكرية أواخر 2019، لم يهتدق الأزمات، بل إن تسارعها قد اتخذ منحى حاداً منذ تلك اللحظة تقريباً، وإن كان هناك من يحاول تبرير الأمر بعقوبات قيصري، فإن قيصري هو جزء من المشكلة لا شك، لكنه ليس المشكلة كلها؛ المشكلة تكمن في استمرار السياسات الليبرالية نفسها، ولكن مع طور أكثر توحشاً في عمليات رفع الدعم، وفي عمليات التماشي غير المعلن مع صفات صندوق النقد والبنك الدوليين، ومع الاستمرار بالتلفظ رياءً بمسألة التوجه شرقاً، بالتوازي مع استمرار التبعية للدولار وللمنظومة الغربية اقتصادياً، دون أية إرادة سياسية حقيقية للاستفادة من الظروف الدولية الجديدة.

وفوق ذلك كله، تستمر معاناة تمزيق الأمر الواقع، ومعها احتمالات الانفجار المستترة وراء كل زاوية من زوايا البلاد، إضافة لاستمرار عمليات تجريف السوريين من أرضهم بفعل كل العوامل السالفة الذكر. إن «المؤامرة» الحقيقية ليست في الأعمال العسكرية فحسب، بل أهم من ذلك باستمرار هذه الأزمات وتعمقها وتسارعها، والذي يمكنه أن يوصل البلاد بسرعة إلى نقطة اللاعودة.

والترقيق الوحيد لإنهاء كل هذه الظواهر السلبية، هو الحل السياسي الشامل على أساس القرار 2254، أي أن التظاهر الملموس لـ «المؤامرة» اليوم، هو تعطيل الحل السياسي، سواء كان ذلك بدافع من المصالح الانانية والضيقة للمتسلطين وتجار الحروب، أو بدافع وتقاطع مع مصالح الأعداء التاريخيين لسورية، الغربيين عموماً، والصهاينة خصوصاً.

تنفيذ 2254 اليوم، هو الترياق، وليس هناك لدى أحد القدرة على حساب الوقت الفاصل بين البلاد وشعبها، وبين نقطة اللاعودة... ولذا فإن حث الخطى نحو الحل، بما يتطلبه من تحييد المتشدين، بات ضرورة وطنية قصوى، يسمح بتحقيقها الطرف الدولي الجديد، بعيداً عن الغرب ونفاقه وتخريبه، وعملائه من مختلف الأطراف...

شؤون عمالية



ضرورة توعية العمال بحقوقهم

ملف «سورية 2022»



خلع الدولار عن عرشه.. إيدان بانتهاك حقبة السيطرة الغربية

شؤون محلية



النقابات المهنية ومسلسل الاستبعاد من الدعم

شؤون عربية ودولية



قائمة التعليمات التي يمتنى أي رئيس أمريكي الحصول عليها

بصراحة



لا تقنطوا الفرج قادم.. قادم

إذا قمنا بمتابعة بسيطة لواقع الطبقة العاملة وما قدم باسمها من مطالب خلال المؤتمرات النقابية التي عقدت في بداية هذا العام وما قدم من مذكرات سطرته اجتماعات المجلس العام لنقابات العمال نجد أن تلك المطالب وفي مقدمتها تحسين الوضع المعيشي للعمال وتحسين الوضع الإنتاجي مازالت موجودة في أدرج النقابات والحكومة، ولم تأخذ طريقها نحو التحقيق بالرغم من الأقاويل الكثيرة التي تدلي بها النقابات بأن الحكومة عازمة على تحقيق مطالبنا وهي متعاونة معنا إلى أبعد الحدود وغيره من جمل الإطراء والتبجيل لموقف الحكومة من مطالب العمال.

بينما القوى الأخرى المتحكمة بمقاييد الثروة تعيش في أحلى أوقاتها وهي تحقق أرباحاً كبيرة، بالمعنى المادي والسياسي الاقتصادي، وهذا له أسبابه ومسبباته، مما جعل من الطبقة العاملة الحلقة الأضعف بمقاييس موازين القوى الطبقة السائدة، والأكثر تأثراً بالمجريات المحيطة بها، وبالتالي خساراتها الاقتصادية الاجتماعية.

لقد تم تجريد الطبقة العاملة من أدواتها، التي يمكن من خلالها أن تدافع عن مصالحها الاقتصادية ضمن الشروط التي تعمل بها، مع العلم بأن الدستور السوري، قد نص في مادته 44 على حق الإضراب للطبقة العاملة، وعلى استقلالية حركتها النقابية، بعيداً عن أية هيمنة أو وصاية على قراراتها، وحققاً بالتعبير عن مصالح من تمثل، أي: بعيداً عن المادة الثامنة في الدستور القديم، ولكن هذا شيء وقدره الطبقة العاملة على حماية حقوقها الدستورية شيء آخر.

إن الحلول الترفيعية التي تُطرح من قبل الحكومة لتحسين واقع العمال المعيشي وتجاريها النقابات في تلك الظروف التي لن تغير من واقع العمال في شيء، ولكن يمكن القول: إن الحل الحقيقي الشامل لكل ما يعانيه شعبنا يقع في مكان آخر بعيداً عن الحلول الترفيعية وسيبقى نحو الحلول الجزئية التي ستؤمن مصالحه الوطنية والسياسية والاقتصادية.

أي: سيسعى نحو توزيع عادل للدخل الوطني المختل توزيعه الآن لصالح قوى الفساد والاحتكار الكبرى، التي أظهر الواقع المعاش نتائجه الكارثية، فقد تم إفقار الشعب السوري، ومنه: الطبقة العاملة السورية، مما يعني بالضرورة، أن تعي الطبقة العاملة مصالحها الحقيقية مستعدة أدواتها النضالية التي خسرتها، والتي تمكنها من انتزاع ما تم سحبه منها من حقوق على طريق تحقيق التغيير الجذري المطلوب لمصلحة أغلبية الشعب السوري المقهور، في الاقتصاد والسياسة والديمقراطية. فهل تغفلها الطبقة العاملة؟

حركات نقابية فاعلة وحركات مفعول بها



إن التغييرات التي أخذت تتوضح في مسار النضال العمالي في أوروبا وأمريكا معقل النهب الإمبريالي ستكون ارتداداتها واضحة على منطقتنا في المدى المتوسط وقد يكون المنظور من حيث التأثير والفاعلية للدور المفترض أن تلعبه الحركات النقابية والعمالية، فهذه الحركات عاشت كما في المراكز الإمبريالية لعقود من التبعية والقبول بالرشاوى المختلفة التي كانت تقدمها ومازالت تلك المراكز للحركات النقابية وتمنعها من أن تدافع عن العمال الذين خسروا كل الامتيازات التي قدمت لهم في مرحلة الرفاه الاجتماعي وفي مرحلة هيمنة القطب الواحد، ولكن مع اشتداد التناقضات بين العمل ورأس المال، وتعمق الأزمة الرأسمالية ووصولها إلى طريق مسدود للخروج من أزمتها، وكذلك التغيير الحاصل في ميزان القوى العالمي الحاصل اقتصادياً وعسكرياً جميعها مقدمات هامة لنهوض الحركة العمالية، والعمل على بناء جديد لوضعها التنظيمي بناءً قادراً على المجابهة وتحقيق انتصارات ولو كانت جزئية على قوى رأس المال، ولكنها هامة للبناء عليها وتطوير الهجوم باستمرار وهذا ما يحصل الآن عبر الإضرابات الشاملة والقطاعية في المواقع الإنتاجية والخدمية.

■ محرر الشؤون العمالية

مؤخراً توحدت الحركة النقابية والعمالية العاملة في مجال خدمة المطارات في عدة دول أوروبية في موقفها من عملية النهب الواقعة على أجورهم وأعلن عن إضراب شامل بوقت واحد في معظم المطارات الأوروبية مما أدى إلى شلل تام لتلك المطارات وألغيت آلاف الرحلات مما سبب خسائر كبيرة لشركات الطيران وهذا سيجبرها على الجلوس إلى طاولة المفاوضات للتفاوض مع ممثلي العمال حول مطالبهم المشروعة.

في بريطانيا أعلن عمال السكك الحديدية إضرابهم عن العمل مطالبين بزيادة أجورهم وتحسين مستوى معيشتهم وتحسين شروط عملهم وإضراب عمال السكك في بريطانيا يعني الشلل لكل شيء.

في منطقتنا وفي بلدنا لم تصل رياح التغيير المطلوبة في ذهنية وفاعلية الحركة العمالية إلا قليلاً لعوامل عدة، أهمها انخفاض مستوى الحريات

الديمقراطية بوجه عام وانخفاض مستوى الحريات الديمقراطية بوجه خاص للطبقة العاملة، إضافة إلى العوامل السياسية التي جعلت الحركة النقابية مرهونة في قراراتها لجهات عدة، وتحولت فيها من مدافع عن الحقوق العمالية إلى حاجز صد مع أرباب العمل في مواجهة أي حراك عمالي مطالب بزيادة أجوره أو تحسين شروط عمله أو الوقاية من مخاطر المهن وإصابات العمل التي يصاب بها العمال كثيراً، بسبب غياب الوسائل التي تقي وتحمي من تلك المخاطر وهناك استثناء في واقع الحركة العمالية والنقابية وهو الاتحاد التونسي للشغل الذي استطاع أن ينتزع قراره في الدفاع عن مصالح وحقوق العمال، مما جعله ليس قوة نقابية مؤثرة فقط، بل قوة سياسية لها وزنها على الشارع والحكومات التي أرادت تطويعه.

إن أرباب العمل في بلادنا يعرفون مصالحهم ويدافعون عنها بأشكال مختلفة قانونية وغير قانونية ويقومون

بإجراءات احترازية مسبقة تمكنهم من المواجهة مع العمال، حيث إن بعضهم يقوم بإدراج بند في عقود العمال بأن العامل في حال قام بإضراب فإن مصيره التسريح التعسفي وفقاً للمادة 64 من قانون العمل، كما هو مثبت في أحد عقود العمل الموجود في مديرية العمل. إن عقود العمل الجماعية بين العمال وأرباب العمل يفترض عقدها بإشراف هذه العقود، ولكن قانون العمل أباح لأرباب العمل إجراء عقود إذعان مع العمال كل على حدة.

إن حق الإضراب بدأ يأخذ طريقه إلى الطبقة العاملة السورية وهي تمارسه بأشكال مختلفة وفقاً لدرجة الضغط الواقع عليها ووفقاً للوعي الذي بدأ يأخذ طريقه أيضاً إلى أذهان العمال بأنه الطريق الوحيد الذي سينتزعون حقوقهم من خلاله، ومن خلال تجربتهم ستزيد قناعاتهم بأنه لا يحك جلدك سوى ظفرك والتغيير قادم.. قادم، فهو قانون يسري على كل الحركة العمالية والنقابية.



إن أرباب العمل في بلادنا يعرفون مصالحهم ويدافعون عنها بأشكال مختلفة قانونية وغير قانونية ويقومون بإجراءات احترازية مسبقة تمكنهم من المواجهة مع العمال

العمل النقابي اليوم



إن العمل النقابي لا بد أن يكون تعبيراً عما تعانيه الطبقة العاملة، وكافة الكادحين الفقراء المعدمين، فالיום لا زيادة في الأجور، ولا حتى في تعويضات منعمات الأجور المختلفة. ولكن تبدو هذه النقابات والعمل النقابي اليوم غير موجودة، في صفوف الطبقة العاملة سواء في القطاع الخاص أو قطاع الدولة. وفقدت دورها في حياة العاملين باجر، ولم يعد لها موقف واضح في ظل استفحال وفساد قوى النهب والفساد.

■ نبيل عكام

بدعت السلطات التنفيذية في الحد والتقليص من أهمية العمل النقابي، ومن أهمية النقابة للعمال، ومن جهة أخرى تقاعست النقابات، في استخدام الأدوات والأشكال النضالية، للرد على ما تمارسه السلطة التنفيذية، وما يمارسه أرباب العمل تجاه النقابات والعمال، مما أدى إلى تخلف العمل النقابي، وأصبح سقف نضالها رفع مذكرة هنا ومذكرة هناك، ناسين جل عملهم بتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، ورفع الظلم عن العاملين باجر وسائر الكادحين.

نشأت النقابات عبر نضالات العمال ومعاركهم ضد المستغلين من أجل تحسين ظروف وشروط العمل، حيث يسعى أرباب العمل بشكل دائم للحصول على أعلى الأرباح التي يكون مصدرها الأساس تخفيض أجور العمال وتكثيف استغلال العامل من خلال إطالة يوم العمل وتقليص شروط الصحة والسلامة المهنية إلى أقصى الحدود أو حتى إلغائها، والتهرب من تسجيل العمال لدى التأمينات الاجتماعية... إلخ، من أساليب وطرق النهب والاستغلال التي تمارس على العاملين.

أغلبية الطبقة العاملة لا يحصلون

أغلبية الطبقة العاملة لا يحصلون على الحد الأدنى للأجر الذي ضمنه الدستور والتشريعات والمواثيق الدولية من اتفاقيات العمل الدولية وهو الحد المرتبط بمستوى المعيشة الضروري

وحدة الطبقة العاملة إذا استمرت هذه الحالة والطريقة والأساليب المتبعة التي أثبتت عدم جدواها بغية تحصيل حتى أقل الحقوق والمطالب العمالية سواء بالأجور أو الصحة والسلامة المهنية أو الطبابة وحتى متممات الأجر من إضافي وطبيعة عمل وحوافز وغيرها من الحقوق، مما يسهل على أعدائها افتراسها بكل سهولة، لقد أن الأوان لوضع جديد يمضي بعيداً عن هذه الأساليب والوسائل التي تعمل بها النقابات اليوم التي لا تساهم أو تساعد في توحيد صفوف العمال والحركة النقابية، إن الحرب بين العمال ومستغليهم دائمة.

العمال والمجتمع، وأداة لتدجين العمال ومساهمة في إخضاعها لسلطة أرباب العمل لدى قطاع الدولة والقطاع الخاص. تحولت النقابة إلى أداة تهديد طبقي واستبدلت النضال النقابي وأدواته المجربة والناجعة في تحصيل الحقوق بالرهان على المذكرات والكتب كما ذكرنا آنفاً، مما نتج عنه من تغيير شامل لوظيفة النقابة ولأساليب النضال وللديمقراطية الداخلية في صفوف الحركة النقابية، ولطبيعة العلاقة مع أرباب العمل المختلفة وجل ما نتخوف منه أن يكون مصير الحركة النقابية التشرذم وفقدان

شروطه والنقابة هي مدرسة طبقية لوعي الطبقة العاملة لموقعها في المجتمع ووحدة الطبقة العاملة، وتضم النقابات عمالاً من مختلف الانتماءات السياسية وغيرها من الانتماءات، وعملية فرض الخيار السياسي الذي تمارسه عليها أجهزة السلطة التنفيذية وأرباب العمل، التي اتبعت خلال العقود الماضية ومازالت حتى اليوم، أدت وما زالت تؤدي إلى إضعافها وإبقاء غالبية العمال خارج هذه النقابات وخاصة عمال القطاع الخاص وتحويل المنظمة النقابية القائمة إلى قناة تيسير للسياسات الاقتصادية الليبرالية المعادية لحقوق ومصالح

على الحد الأدنى للأجر الذي ضمنه الدستور والتشريعات والمواثيق الدولية من اتفاقيات العمل الدولية، وهو الحد المرتبط بمستوى المعيشة الضروري، التي يعاني منها العمال من خلال الارتفاع المستمر لأسعار كافة المواد التي تتطلبها المعيشة وبالأخص منها المواد الأساسية والضرورية للحياة. فالحد الأدنى المعمول به اليوم من خلال جداول الأجور المحددة بقوانين العمل النافذة لا يستطيع أن يؤمن للعامل أو يستجيب لحققة من بعض الحاجات الأساسية في حدها الأدنى. النقابة سلاح العمال الأفضل لتحسين ظروف عملهم وتحسين

الطبقة العاملة



مونتريال - عمال بومباردييه يهددون بالإضراب
يصوت عمال شركة بومباردييه لصناعة طائرات رجال الأعمال الكندية يوم الأربعاء على إضراب عام إذا كان عرض العقد الجديد لا يلبى مصالح العمال ومطالبهم في ظل ارتفاع الأسعار الذي دفع النقابات للمطالبة بزيادات أكبر في الأجور. يعد النزاع العمالي للشركة التي تتخذ من مونتريال مقراً لها واحداً من قطاعات الطيران والفضاء التي تتصارع معها على مستوى العالم، وكانت النقابة قد رفضت الصفقة التي تقدم زيادات في الأجور بحوالي 18,5% على مدار خمس سنوات، وقالت إنه سيشارك في الإضراب العام أكثر من 1800 عامل، معظمهم ينتجون طائرات رجال الأعمال الشهيرة من طراز بومباردييه، تشهد بعض شركات الطيران الأوروبية خلافات في الأجور مع العمال وسط ارتفاع التضخم، مما يزيد من الضغط المتزايد على تكاليف المعيشة.



بريطانيا - عمال السكك الحديدية يخوضون أكبر إضراب
دخل عمال السكك الحديدية في بريطانيا في أكبر إضراب منذ أكثر من ثلاثين عاماً، حيث تعيش بريطانيا بدءاً من الثلاثاء الماضي، على وقع إضراب لعمال السكك الحديدية سيمتد إلى ثلاثة أيام للمطالبة بتحسين الأجور وظروف العمل. بعد أن فشلت المفاوضات بين النقابة الوطنية لعمال السكك وإدارة الشركة المشغلة بسبب تعنتها لتلبية مطالب العاملين، وكانت النقابة الوطنية لعمال السكك الحديدية والبحرية والنقل قد نددت بتدهور ظروف العمل وتسريح آلاف العمال، التي تعتزم الشركة المشغلة لمعظم السكك الحديدية في بريطانيا القيام بها، وبتدني الأجور أيضاً، وأكدت النقابة أن أكثر من 50 ألف عامل في السكك الحديدية سيضربون عن العمل «في أكبر نزاع في القطاع منذ أواخر القرن الماضي، حين تمت خصصته، مطالبة بزيادة الأجور بما يتماشى مع التضخم المتسارع.



اليمن - عمال شركة نفطية يهددون بإضراباً عن العمل
أعلنت نقابة عمال شركة «أو إم في» النمسوية النفطية العاملة في محافظة شبوة شرقي اليمن البدء في الإضراب عن العمل في الشركة على مراحل، ابتداءً من يوم الثلاثاء 21 الشهر الجاري، وذلك بسبب عدم استجابة الشركة لمطالب العاملين القانونية. وذكر بيان صادر عن نقابة العمال، أن إدارة الشركة النمسوية تجاهلت جميع مطالب العاملين القانونية، والتي من بينها الأجور. وأعطت النقابة، بالبدء برفع الشارات الحمراء لمدة ثلاثة أيام، ومن ثم ممارسة الإضراب الجزئي لمدة ثلاثة أيام أخرى. وأكد البيان بدء الإضراب الشامل من بعد أسبوع، وإيقاف عمليات الإنتاج والتشغيل حتى تتم الاستجابة للمطالب، والخروج بجل جذري يرضي جميع الأطراف. وأضاف البيان: هناك حقوق ومطالب كثيرة منها المعلق ومنها الضائع ومنها المتجاهل عمداً والمتراكم منذ سنوات ولم يحل.



أسبوع الإضرابات - بلجيكا
دخلت بلجيكا يوم الاثنين الماضي أسبوعاً حافلاً بالإضرابات شمل جميع القطاعات تقريباً، حيث بدأ اليوم إضراب النقابات العمالية احتجاجاً على ارتفاع تكاليف المعيشة، كما دعت النقابات إلى تظاهرة كبيرة في بروكسل ومشاركة الآلاف فيها، وشاركت النقابات العمالية للعاملين بالنقل العام في الإضراب، كما شارك في بروكسل عمال النظافة في الإضراب. ومن جهة أخرى أعلن عمال شركة «بروكسل إيرلاينز» في وقت لاحق من الأسبوع الماضي، عن تنظيم إضراب احتجاجاً على أوضاعهم المعاشية، اعتباراً من 23 و24 و25 حزيران الجاري، كما أعلن المضيفون والمضيفات والطيارون إضرابهم عن العمل مدة ثلاثة أيام، الجمعة والسبت والأحد 24 و25 و26 الشهر الجاري.

الوجه الحقيقي للبرالية

يزعم مؤيدو الليبرالية الاقتصادية: أن الليبرالية بما تعنيه من انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وترك السوق تنظم نفسها، لا بد وأن يؤدي إلى ليبرالية سياسية، وانفتاح سياسي، وإيجاد أنظمة حكم منتخبة تعبر عن المصالح الحقيقية للشعوب.

■ ادیب خالد

الإرهاب، إضافة إلى قمع التظاهرات والتحركات العمالية.

نتائج الليبرالية في منطقتنا

في منطقتنا أدت الليبرالية الاقتصادية التي اتبعت في أغلب دول المنطقة إلى اضطرابات اجتماعية واقتصادية، تحولت فيما بعد إلى انفجارات سياسية وأمنية بشكل هدد وجود هذه الدول، وجعلها ساحة للتنظيمات الإرهابية التي غذتها الليبراليات الغربية كنوع من تفرغ أزماتها الاقتصادية، وكانت الليبرالية قد طبقت بدعم من صندوق النقد الدولي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وهي عبارة عن حصان طروادة لتدمير المجتمعات العربية، بحيث مهدت الطريق للإرهاب للإجهاد على هذه الدول، بعدما استكمل تدمير اقتصادياتها تحت شعار الليبرالية الاقتصادية من خلال تحويل مجتمعاتها إلى مجتمعات استهلاكية غير منتجة، مما أدى إلى زيادة في معدلات البطالة، وانخفاض نسب النمو، وتراجع مستوى المعيشة وإفقار غالبية الشعب، وانسحاب دور الدولة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومن الطبيعي أن تؤدي هذه السياسات إلى اضطرابات اجتماعية، فكان لا بد أن تترافق هذه السياسات مع تقييد أكثر للحريات وتكميم للأفواه، وإنتاج دولة

تقوم الليبرالية حسب وصفهم على الإيمان بالنزعة الفردية القائمة على حرية الفكر والتسامح واحترام كرامة الإنسان، وضمان حقه بالحياة وحرية الاعتقاد والضمير وحرية التعبير والمساواة أمام القانون، ولا يكون هناك دور للدولة في العلاقات الاجتماعية، فالدولة الليبرالية تقف على الحياد أمام جميع أطراف الشعب، ولا تتدخل فيها، أو في الأنشطة الاقتصادية. الوجه الحقيقي لليبرالية ظهر مع انفجار الأزمة الرأسمالية العالمية عام 2008 وفشل الليبرالية الاقتصادية في تحقيق أي ازدهار اقتصادي حقيقي لشعوب العالم، كسّرت الليبرالية عن وجهها الحقيقي، وأنتجت عكس ما بشرت به تماماً، حيث توافقت الليبرالية دوماً وفي جميع البلدان باضطرابات اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة، وانتهجت الطبقات الحاكمة سياسات قمعية ضد أصحاب الأجور للمحافظة على نسبة الربح التي يستحوذ عليها أصحاب الربح، وهو ما يتجلى اليوم في الغرب، عبر السياسات التقشفية وما حملته من تعديل لقوانين العمل، وتخفيض الأجور، ورفع سن التقاعد، وزيادة دور الدولة البوليسية تحت حجج مكافحة



إضافة إلى قوانين عمل تهدر حقوق العمال، عبر تبني مبدأ العقد شريعة المتعاقدين في عقود العمل، وترك العامل الضعيف وحيداً في مواجهة رب العمل صاحب السلطة والنفوذ، ومن خلال تجريم الإضراب وتقييد حرية العمال لمنعهم من المطالبة بحقوقهم، وتحسين شروط وظروف عملهم، إضافة إلى السماح لرب العمل بالتسريح التعسفي، وتعطيل عمل المحاكم العمالية، وجعلها منصة قانونية لرب العمل ليطرد عماله، مع تهمة شغل كامل لمنظمات العمل، ومنعها من الدفاع عن مصالح منتسبيها، مما أفقدها ثقة الطبقة العاملة، وهذا كله عكس ما بشر به الليبراليون على أن الليبرالية تعني احترام كرامة الإنسان وضمان حقه في حرية التعبير والمساواة أمام القانون.

بوليسية للمحافظة على نسب توزيع الثروة لصالح قوى رأس المال.

الخصخصة على مراحل الفساد

ليس صحيحاً كما يروج البعض، أن الليبرالية الاقتصادية وانسحاب دور الدولة من الحياة الاقتصادية وخصخصة القطاع العام سيؤدي إلى انخفاض معدلات الفساد، بل على العكس تماماً، فقد توافقت الليبرالية مع مستويات فساد أعلى من خلال تخسير القطاع العام وصفقات بيعه المشبوهة. كما أنتجت الليبرالية الاقتصادية بيئة قانونية تناسب قوى رأس المال، وتؤمن لها المحافظة على مستوى عالٍ من الربح عبر قوانين استثمار وتشاركية لتزيد من أرباحهم، وتؤمن لها نسب نهب مرتفعة،

أنتجت الليبرالية الاقتصادية بيئة قانونية تناسب قوى رأس المال وتؤمن لها المحافظة على مستوى عالٍ من الربح عبر قوانين استثمار وتشاركية لتزيد من أرباحهم

ضرورة توعية العمال بحقوقهم

إن أحد أهم المشكلات التي يواجهها العمال هو عدم وعيهم بحقوقهم التي نصّت عليها القوانين، وذلك يعود إلى عدم وجود حملات توعية حقيقية لتعريف العمال بحقوقهم، خاصة وأن العمال ربما لا يملكون الوقت الكافي للاطلاع على القوانين وهم كغيرهم غير قادرين على تفسيرها لما تحتاجه من أهل اختصاص وخبرة قانونية.



واللوم هنا ربما يقع على نقابات العمال المقصرة في هذا الواجب المهم فهناك آلاف العمال يلحقهم ظلم لعدم معرفتهم بالقوانين وبحقوقهم، وبالتالي يتنازلون لرب العمل لكسب رضاه أو للوصول معه إلى تسوية ما، لأن استشارة محام في هذه الأيام باتت مكلفة جداً بالنسبة لهم وتوكل محام يتطلب مبلغاً كبيراً على العمال لا يستطيعون تحمله. ورغم أن قانون العمل رقم 17 لعام 2010 أعفى العمال من توكيل محام في دعاوهم العمالية، إلا أن هذا لا يعني أنها ميزة للعامل، فكيف للعامل أن يتراجع أمام القضاء لوحده وهو لا يعرف خبايا وطرق المقاضاة وأصولها وخاصة أنهم يواجهون محاميين لأرباب العمل يمتلكون الخبرة والمعرفة.

وظيفتها لأن العمال لا يدعون إليها عادة وكأنها لا تعنيهم ولا تملك النقابات للأسف طريقة للتواصل مع هؤلاء العمال، وهذا دليل ضعف النقابات وهزلة دورها، فما فائدة النقابات ومؤتمراتها إذا كانت لا تستطيع الوصول إلى عمالها وليس لها طريقة للتواصل معهم.

والنقابات ورغم أنها تقوم كل فترة بإجراء محاضرات قانونية عن قانون العمل أو المحكمة العمالية، أو على الأقل إنشاء مكتب حقوقي استشاري في كل نقابة وخاصة أن هؤلاء العمال يدفعون ثمن انتسابهم للنقابات أي أنها ليست خدمة مجانية ولن تؤثر على ميزانية النقابات بكل تأكيد.

الم يحسن الوقت لإنشاء مكتب حقوقي في نقابات العمال يتولى الدفاع عن قضاياهم في المحاكم العمالية، أو على الأقل إنشاء مكتب حقوقي استشاري في كل نقابة وخاصة أن هؤلاء العمال يدفعون ثمن انتسابهم للنقابات أي أنها ليست خدمة مجانية ولن تؤثر على ميزانية النقابات بكل تأكيد.

الكتاب الجامعي ومساعي الإنعاش



حوالي السنتين تصريحاً يتعلق بتحويل الكتاب الجامعي إلى رقمي، مع إبلاغ الهيئة التدريسية بمكافأة لكل أستاذ جامعي ينفذ هذه العملية.

ومع أهمية هذا الطرح، ومواقبته لتطورات العصر التقنية، إلا أنه لم يثمر على ما يبدو، حيث لم يتغير شيء منذ حينها بهذا الصدد وحتى الآن!

مشكلاتها، إذ يتواجد عادةً فريقان أو ثلاثة من الطلاب لكتابة المحاضرات بكل كلية، يتبع كل فريق إلى مكتبة معينة، وقد حدث كثيراً مصادفة معلومات متناقضة بين مضامين محاضرات هذه الفرق، خصوصاً في الفروع الطبية التي ينبغي أن تصل المعلومات بشكل دقيق جداً للطلاب.

كيف يمكن إنعاش الكتاب الجامعي؟

لتطبيق التعميم أعلاه ربما ينبغي العمل الحثيث بداية على إعادة بناء جسور الثقة بين الطالب والكتاب، وبين الدكتور والكتاب أيضاً، ولجعل ذلك ممكناً لا بد من مواجهة العوائق الأساسية التالية لمعالجتها:

بداية يجب إعادة النظر في الكتب الموجودة والمعمدة ومضمونها، واستبدال المعلومات القديمة فيها بترك الحديقة والمعتمدة علمياً ومنهجياً، والتنشجيع الجدي لتأليف كتب جديدة بما يواكب مستجدات العلم والمعرفة بكل قسم وكلية ولكل سنة، يضاف إلى ذلك أهمية تشكيل لجان متخصصة بترجمة بعض الكتب الحديثة الصادرة عن جامعات عالمية معتمدة في الاختصاصات كافة، لسد الفجوة في نقص الكتب، وكل ذلك مرتبط طبعاً بالموازنات المالية والاعتمادات المخصصة. وفي ضوء المنافسة بين الكتاب الجامعي والمكتبات والأشكال، والتي ترجح الكفة فيها لصالح الطرف الثاني، ينبغي إعادة ضبط الميزان لصالح الكفة الأولى عبر منع نشر المحاضرات والملخصات والنوط، واعتماد مصدر واحد معتمد وموثوق للدراسة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ذلك لا يمكن له أن يتم إلا بعد استكمال تنفيذ الخطة السابقة.

الكتاب الإلكتروني مشروع على ورق!

في السياق نفسه الذي تسعى فيه جامعة دمشق على إعادة اعتماد الكتاب الجامعي كمرجع دراسي وإعادة الاعتبار له، أطلق وزير التعليم العالي والبحث العلمي منذ

أصدرت جامعة دمشق في الثالث والعشرين من الشهر الجاري تعميماً إلى كافة الكليات «بضرورة متابعة موضوع الكتاب الجامعي من حيث اعتماد التدريس وتشجيع الطلاب على اقتنائه عوضاً عن النوط والمحاضرات».

رند الحسين

الطلاب أنفسهم بإعدادها، وبيعها للمكتبات والأشكال ضمن نسب ربح عالية للمكتبات.

والسبب في الابتعاد عن الكتب يعود في الغالب إلى عدم التزام دكاترة الجامعات بالمقررات الموضوعية أثناء إلقاء المحاضرات، مما يدفع الطلاب إلى كتابة ما يقوله الدكتور أو تسجيله وتحويله إلى محاضرات مكتوبة تُباع في الأكشاك.

إضافة إلى ذلك يعمد بعض من المعيديين والدكاترة إلى إصدار ملخصات معتمدة للدراسة من قبلهم «دون الإعلان عن ذلك رسمياً كونه مخالفاً طبعاً» لتُباع أيضاً في المكتبات، وتكون نسب الربح مقسمة آنذاك بينهم وبين المكتبات، على حساب الطالب الراكض وراء تحصيل علامته من المصادر المتاحة.

جسور ثقة مهدمة

يقول أحد طلاب الكليات الطبية لقاسيون: «السبب في عدم اقتناء الكتاب الجامعي يعود إلى جسور الثقة المهدمة بين الطالب والكتاب، فبالإضافة إلى أن معظم هذه الكتب قديمة إلا أن بعض الأساسيات التي يعطينا إيّاها الدكتور موجودة فيها، ولكن الحشو الزائد فيها إضافة إلى قلة أو انعدام إشارة دكتور المادة إلى الكتاب قد قلص ثقة الطالب فيه، وباتت المحاضرات هي المعتمد الأساسي للدراسة».

يضيف الطالب: «ولا ننسى أن المحاضرات المباعة عبر المكتبات هي الأخرى فيها

وكان التعميم قد طلب تشكيل لجنة تحت إشراف عمداء الكليات مهمتها «متابعة وضع قائمة الكتب عديمة الحركة الموجودة».

يجدر بالذكر أن عميد كلية الحقوق في جامعة دمشق كان قد أعلن في عام 2018 - أي منذ أربع سنوات - عن البدء بحملة شاملة على الملخصات التي تباع ويتم تداولها عبر المكتبات في الحرم الجامعي وخارجه، وذلك عبر تشكيل لجنة مخصصة لهذا الغرض، مع مخاطبة محافظة دمشق للقيام بمهامها على هذا المستوى.

ولم يحدث أي تغيير منذ حينه، بل ازداد اعتماد الطلاب على الملخصات والمحاضرات التي تجني منها المكتبات والأشكال أرباحاً طائلة.

ويذكر أن صحيفة الوطن قالت إن «كلفة الكتب المجمدة في الجامعة تصل إلى حوالي 1,2 مليار ليرة سورية، بمقابل أرباح كبيرة تحقّقها المكتبات والأشكال على حساب الكتاب الجامعي».

مشكلات الكتاب الجامعي

ترجع دور الكتاب الجامعي كمرجع أساسي للدراسة منذ سنوات طويلة، تمتد إلى ما قبل الأزمة السورية، ولكن هذه الظاهرة باتت منتشرة أكثر فأكثر خلال السنوات الأخيرة، حيث بات اعتماد الطالب الكلي على المحاضرات والنوط التي يقوم بعض

الخاسر هو الطالب والمجتمع

بين مساعي إعادة الاعتبار للكتاب الجامعي المستمرة، ومحاولات معاينة الأكشاك التي تباع المحاضرات، وخطط تحويل الكتاب الجامعي إلى رقمي، والتي لم تثمر كلاً أو جزءاً حتى تاريخه، لم يعد الطالب يبحث عن مصدر ومرجع علمي جيد للمعلومات بقدر ما يبحث عن مصدر كاف للحصول على العلامات التي تؤهله لتتمتع تحصيله الدراسي كهدف هام وعملي بالنسبة له.

فإذا كان هذا الهدف يتطلب دفعاً مضاعفاً للمحاضرات أو النوط أو أسئلة الدورات فلا بأس بذلك، وربما في حالات أخرى يتطلب الأمر ما هو أبعد من الحصول على المعلومة بحثاً ذاتها مقابل ترفيع بعض المواد، فساداً طبعاً، خصوصاً في سنوات التخرج الأخيرة. فالطالب في نهاية المطاف لا يخسر المال فحسب، ولا الجهد والوقت أيضاً، بل يخسر فرصته في الحصول على المعلومة العلمية والمنهجية التي تؤهله لممارسة عمله كمهنة بشكل جيد بعد تخرجه، أي إن مخرجات العملية التعليمية بالنهاية بات يشوبها الكثير من الشكوك، ونتائجها تنعكس بالنتيجة على الواقع الاقتصادي الاجتماعي، وهو أمر لم يعد خافياً على أحد!

فالواقع التعليمي بكافة جوانبه ومراحلها يحتاج إلى تغييرات جذرية لتصويبه كمدخلات ومخرجات، قد تكون إعادة إحياء الكتاب الجامعي أحد جوانبها، ولكنها بالتأكيد ليست الوحيدة، وليست كافية!

قنبلة بريكس الهيدروجينية السلمية!.. ما الذي جرى



سنوات»، وماكرون الذي قال «ندعم أوكرانيا وسنقدم كل ما بوسعنا لتتصر في هذه الحرب»، وهي لهجة أكثر تصعيداً حتى من الموجة الأولى ما قبل كينسجر، وكذا حزمة المساعدات العسكرية الأمريكية الإضافية منذ أيام، بقيمة مليار دولار، أضف إلى ذلك الحصار المستجد لكالينغراد، وغيرها من مفردات التصعيد المستجد ضمن حقبة تصعيد جديدة بدأت خلال الأسبوع الماضي.

ما الذي جرى؟

لمحاولة تفسير ما جرى، ربما من المفيد أن نبدأ باقتباس النتيجة التي وصلت إليها مادة المحرر السياسي لقاسيون التي عالجت تصريحات كينسجر بداية، للانتقال بعد ذلك، لمناقشة المستجد.

«بايجان، فإن آراء كينسجر، وإعلانه لها، يمكن أن تعني أن قسماً مهماً من النخبة الأمريكية، وبعيداً عن البروباغندا الإعلامية، قد بات واضحاً أمامه إلى أين ستذهب هذه المعركة إن استمرت «وليس المقصود معركة أوكرانيا، بل معركة إنشاء نظام عالمي جديد»، وهم لذلك يريدون إيقافها عند الحدود التي وصلت لها، ولا يرون سبيلاً لذلك سوى التفاوض وتقديم التنازلات، ولكن تنازلات تضمن ألا يستمر تطور التحالفات العالمية بالاتجاه نفسه الذي يسير فيه الآن... ومن أفضل من كينسجر، الذي أخذ شهرته من المساهمة في الوقعة بين الصين والاتحاد السوفييتي، لإعطاء إشارة البدء بهذا الاتجاه...؟ يمكن القول إن الاتحاد السوفييتي- وإلى حد غير قليل- قد بدأ بالانهيار منذ حصلت الوقعة بينه وبين الصين، وربما قد يبدو من السذاجة بمكان توقع أن يتم تكرار اللعبة نفسها مرة أخرى في القرن الواحد والعشرين، عبر محاولة تقديم بعض التنازلات لروسيا بالتوازي مع التصعيد ضد الصين في مسألة تايوان وغيرها من المسائل... وإذا كان «التاريخ يعيد نفسه، مرة بصورة تراجيدية، والثانية بصورة

قالوا فيها، مع اختلافات طفيفة جداً في الصياغة، ربما يسببها تعدد اللغات التي قالوا بها تصريحاتهم أكثر مما يسببها اختلاف مضمونها، إن «مسألة تخلي أوكرانيا عن جزء من أراضيها لإحلال السلام هو أمر عائد لها»، ناهيك عن الكم الهائل من المقالات والتحليلات التي احتلت الصفحات الأولى والزوايا الأكثر أهمية والعروض التلفزيونية السياسية الأكثر شهرة في وسائل الإعلام الغربية، والتي قالت بصوت موحد إنه ينبغي البحث عن صفقة، وإنه لا مشكلة في التنازل عن جزء من الأراضي الأوكرانية مقابل إنهاء الحرب...»

الطريف بما يخص تصريحات الزعماء السياسيين الغربيين القائلة بأن التنازل عن أراضٍ أوكرانية، هو شأن أوكراني، أنها لم تأت موحدة بالمشغول فحسب، بل وحتى بالشكل، إذ إنه ضمن أسبوع واحد، تبلور في عقول الصحفيين الذين يغطون المؤتمرات الصحفية لهؤلاء الزعماء، السؤال نفسه، وإن اختلفت الصياغة قليلاً «أيضاً بسبب اختلاف اللغات» «ما تعليقك على إمكانية تنازل أوكرانيا عن أراضٍ للروس مقابل إنهاء الحرب؟». بعد السيطرة الكاملة للجيش الروسي على مجمع أزوف ستال، يوم 21 حزيران، دخلت المعارك طوراً أكثر هدوءاً، بدأ بالتغير والعودة إلى مستوى نشط منذ أسبوعين على الأكثر، وابتداءً بالمفصل المهم المتعلق بمدينة سيفيرودونيتسك والسيطرة عليها. بالتوازي، فإن موجات العقوبات الاقتصادية، وكذا الإعلانات عن إمدادات السلاح الغربي نحو أوكرانيا، والتصريحات الحرجية وعالية اللهجة على العموم، قد انخفضت كلها بشكل كبير، مما بعد تصريحات كينسجر بأيام قليلة، إذ واستمرت منخفضة إلى ما قبل أيام قليلة، إذ عادت مجدداً إلى مستواها السابق، مع اتجاه صاعد... ونقصد تصريحات من النمط الذي قاله ستولتبرغ يوم الأحد الماضي في مقابلة له مع صحيفة بيلد الألمانية الأسبوعية، والتي قال فيها «إن الحرب في أوكرانيا قد تستغرق

بعد «هدوء نسبي» في الصراع الروسي الغربي استمر أقل من شهر، «بين 23 أيار، و17 حزيران»، عادت الأمور إلى التصاعد مجدداً، وبوتيرة أسرع وأعنف مما سبق.

■ مركز دراسات قاسيون

كيف تمظهر الـ «هدوء النسبي»؟

ربما لا حاجة للتذكير بموجات التصعيد، فقد احتلت أخبارها المساحة الأساسية من أخبار وانشغالات الكوكب بأسره طوال الشهر الماضي، ولكن ما تحتاج انتباهاً هي مرحلة «الهدوء النسبي»، التي دامت أقل من شهر، بين 23 أيار و17 حزيران. بدأت هذه الفترة كما أشرنا بتصريحات كينسجر التي اعتبرت تصريحات صادمة في حينه، وتناولتها **مادة سابقة للمحرر السياسي** في قاسيون، نُشرت في الأول من هذا الشهر.

بين ما قاله كينسجر

«يتعين على أوكرانيا التنازل عن أراضٍ لروسيا للمساعدة في إنهاء الغزو». «برأيي، يجب أن يبدأ التحرك نحو المفاوضات والسلام في الشهرين المقبلين من أجل تحديد النتيجة قبل أن تبدأ العواقب والصعوبات». «تحقيق الوضع المحايد لأوكرانيا وتشكيلها كجسر بين روسيا وأوروبا هو الهدف الرئيسي في الوضع الحالي». «النتيجة المثالية ستكون لو حلت أوكرانيا مكان دولة محايدة كجسر بين روسيا وأوروبا». «بدأ كينسجر في حينها «مغرداً منفرداً» خارج السرب الإعلامي والسياسي الغربي، وكما توقعت مادة المحرر السياسي التي أشرنا إليها، فإن الأمر لم يكن كذلك، فقد أعاد عملياً كل من بايدن، وستولتبرغ، أمين عام الناتو، وماكرون، وشولتزر وآخرون، المضمون نفسه الذي ذهب إليه كينسجر وإن بطرق أقل مباشرة. التصريحات التي نقصدها، هي تلك التي جاءت موحدة من الزعماء الغربيين، والتي

تحاول هذه المادة استقراء التغير الذي جرى بين 23 من الشهر الماضي، التاريخ الذي نشرت فيه التلغراف البريطانية تصريحات كينسجر «الصادمة» حول أوكرانيا، ويوم الجمعة الماضي 17 من الجاري، اليوم الذي ألقى فيه بوتين كلمة في منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي، وقال فيها «نظام القطب الواحد انتهى، ولن يعود مرة أخرى». لتبيان الخطوط العريضة للتغير المقصود، نقول إن التصعيد بين الغرب وروسيا مستمر في الارتفاع منذ سنوات، لكن ما لا شك فيه هو أن ذلك التصعيد قد دخل طوراً جديداً ابتداءً من 24 شباط، مع بدء «العملية العسكرية الروسية» في أوكرانيا. إذا حاولنا تقييم درجة التصعيد ابتداءً من ذلك التاريخ وحتى الآن، مستندين في ذلك إلى مراقبة الأجواء الإعلامية والسياسية، وكذلك الإجراءات الفعلية، الاقتصادية والعسكرية للصراع، فإنه يمكننا أن نرصد ثلاثة أطوار 24 شباط- 23 أيار تصعيد سريع وعلى أساس يومي وفي كل الاتجاهات. 23 أيار- 17 حزيران هدوء نسبي على مختلف الصعد تقريباً، مترافق مع جملة تصريحات «صادمة» بدأها كينسجر، لكن سرعان ما التحقت به كل الترسانة الإعلامية والسياسية الغربية، وضماً الأوروبية. 17 حزيران-... ابتداءً مما بعد كلمة بوتين في منتدى سانت بطرسبرغ، تمت العودة من جديد إلى التصعيد، ومع مؤشرات أن التصعيد بدأ من السقف السابق الذي وصله قبل تصريحات كينسجر، وأنه متجه نحو الأعلى.

انتهاء «الهدوء النسبي» الذي ساد الفترة بين تصريحات كينسجر وتصريحات بوتين في سانت بطرسبرغ ربما يمكن تفسيره بأنه كانت هنالك وراء الكواليس محاولة غربية لعقد صفقة مع الروس

بين «كيسنجر- دافوس» و«بوتين- بطرسبورغ»؟



والذي يحمله بعض اقتصاديو الغرب اليوم اسماً رمزياً هو الانتقال من البترودولار إلى «البترويوان»...

إنّ الانتقال الجاري بجوهره، ولأنه يستند إلى الربط بين الإنتاج الحقيقي والعملية، فإنه يفتح الباب نحو انتقال كبير في مجمل التركيب الاقتصادي الاجتماعي للكوكب، عتبتة الأولى فحسب هي إنهاء التبادل اللامتكافئ بين الدول...

وماذا بعد؟

إذا كان استخدام القنبلة الهيدروجينية السلمية الذي مررنا عليه أعلاه، قد أحدث صدمة كبرى لعمليات التفاوض من تحت الطاولة، أو بالأحرى لمحاولات الغرب إلقاء طعم لروسيا هو التنازل عن أوكرانيا، مقابل منع استخدام هذه القنبلة بالذات، فإن ذلك لا يعني بحال من الأحوال أنّ التفاوض قد بات وراءنا بشكل كامل، وأنه لن تجري محاولة جديدة بعد فترة ربما لن تطول، ربما في خريف أو شتاء هذا العام؛ فالمعركة باتت وجودية بكل ما للكلمة من معنى، وليس في يد الغرب أدوات كثيرة في خوضها، لذا فإنه سيستخدم تلك الأدوات محاولاً تحصيل شروط أفضل، وربما سيحاول مرة أخرى العمل من داخل دول بريكس وخاصة روسيا، لأنّ الهجوم من الخارج ليس له أية أفاق عملية...

وهذا يعني ضمناً، أنّ العمليات الموضوعية داخل روسيا وداخل الصين وداخل الهند بشكل خاص، ستتسارع بفعل الضغط الخارجي، وسيصبح الانتقال بعيداً عن «التبادل اللامتكافئ»، مهمة أولى على جدول الأعمال، لا ضمن الصراع الخارجي فحسب، بل وأيضاً ضمن الصراع الداخلي... أي أنّ عمليات النهب الرأسمالي الداخلي ستتحول إلى العدو الأول لكل من الصين وروسيا والهند، وهو ما يعني أيضاً أنّ الميل الموضوعي سيتعزز بشكل متسارع نحو انتهاج سياسات اقتصادية اجتماعية مختلفة جذرياً عما هو سائد...

ناهيك عن أنّ الدولار متضخم ومأزوم، ومعه الاقتصاد الأمريكي، إلى تلك الدرجة التي تكاد تضمن بشكل لا راد له، انهياره الشامل غير البعيد مع طرده من مساحات كبرى من سوق التبادلات العالمية، أي انكشاف تضخمه الموهل، وتحوله إلى مجرد أوراق مصبوعة بالأخضر... وهو الأمر الذي يجري على قدم وساق، وستتسارع بشكل فلكي مع الانطلاق الفعلي للعملة الجديدة.

أكثر من ذلك، فإنّ عملة عالمية مرتكزة على الإنتاج الحقيقي، ومقيّمة به، تعني إنهاء التبادل اللامتكافئ، وتالياً إنهاء عملية النهب التاريخي التي وصلت بالأمريكان والأوربيين خلال القرون الماضية إلى وهم أنهم أرباب الكوكب... بما يحمله ذلك من تغير شامل في كامل المنظومة السياسية الدولية، ابتداء من الأمم المتحدة ووصولاً إلى كل المنظومات الإقليمية والمحلية.

ما يزيد من عمق أزمة الغرب، وما يزيد من قوة بريكس وقوة بديلها، هو الحقيقة الموضوعية المتعلقة بالانتقال، ليس رأس المال فحسب، بل وعمليات الإنتاج الحقيقي بجزئها الأهم، من دول المركز الغربي نحو الشرق، عبر مئة عام الماضية.

فقانون ميل معدل الربح نحو الانخفاض مع تعقد التركيب العضوي لرأس المال، الذي لعب دوراً أساسياً في إنتاج الاستعمار الغربي بطوريه القديم والجديد، هو ذاته الذي أنتج انتقال عمليات الإنتاج الحقيقي نحو الشرق والجنوب العالمي، وهو ذاته الذي حول المركز الغربي إلى جابي ضرائب ولص عالمي ينتج أقل ما يمكن وينهب أكثر ما يمكن، وهو ذاته الذي يسمح اليوم بالانتقال نحو العملة العالمية الجديدة القائمة على الإنتاج وليس على الاحتيال التضخمي.

أي أنّ الانتقال الذي يجري، وإنّ كان رمزياً، بقوة قنبلة هيدروجينية ضد الغرب، ولكن سلمية هذه المرة، فربما ما هو أهم من ذلك أنّه أكبر وأعظم من ترهات الانتقال من «مركز إمبريالي» إلى «مركز إمبريالي آخر»

الحديث عن عملة احتياط دولية جديدة على أساس التعاون بين دول بريكس، ليس جديداً تماماً، رغم أنّ كثافته ارتفعت بشكل ملحوظ خلال الأشهر القليلة الماضية، أي منذ بدأت معركة أوكرانيا.

على سبيل المثال، فقد تحدث الخبير الاقتصادي الروسي المعروف سيرغي غلازيف حول هذه المسألة بقدر معقول من التفصيل لأول مرة في نيسان الماضي «يمكن قراءة ترجمة مقابلته الكاملة التي كشف فيها عن هذه المسألة في موقع قاسيون على [الرابط المرفق](#)».

ولكنّ أن يتحدث خبير اقتصادي عن عملة احتياط عالمية جديدة هو شيء، وأن يعلن عنها الرئيس الروسي بشكل رسمي فذلك شيء آخر، خاصة أنّ الإعلان جاء ضمن الظرف الدولي الراهن بتعقيدهاته الهائلة، وفي افتتاح أعمال قمة دولية لبريكس تضم إلى جانب روسيا كلاً من الصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا.

أي أنّ المسألة انتقلت من إطار التفكير والتخطيط إلى التنفيذ الفعلي، وإنّ هناك توافقاً حولها بين دول بريكس وربما دول أخرى لم تعلن بعد.

قنبلة هيدروجينية

ولكن ما الذي يعنيه أن تكون هناك عملة عالمية جديدة تستند إلى عملات بريكس وإلى الناتج المحلي الإجمالي لدول بريكس؟ يعني باختصار، أنّ النظام المالي والاقتصادي العالمي قد تغير إلى الأبد، وأنّ هيمنة الدولار انتهت، على الأقل على قسم من العالم يصل مساحة وسكاناً واقتصاداً إلى أكثر من ثلث العالم «إذا افترضنا أنّ دول بريكس ستعيش منعزلة عن بقية العالم مع نظامها العالمي الجديد، وهو افتراض بعيد كلياً عن الواقع»، وتصل إلى أكثر من نصف العالم إذا أخذنا بعين الاعتبار وزن هذه الدول في السوق العالمية وعلاقاتها واتفاقاتها مع عدد هائل من الدول، بما فيها «الحزام والطريق».

كوميديّة، إلا أنه في الانعطافات الكبرى قد يعيد نفسه بصورة مركبة من تراجيديا جلييلة ومهابة، ومن كوميديا هزلية حد السخف، في الوقت نفسه وعلى الخشبة نفسها... انتهى الاقتباس.

في هذا الإطار، فإنّ انتهاء «الهدوء النسبي» الذي ساد الفترة بين تصريحات كيسنجر وتصريحات بوتين في سانت بطرسبورغ، ربما يمكن تفسيره بأنه كانت هناك - وراء الكواليس - محاولة غربية لعقد صفقة مع الروس «تتضمن إيقاف المعركة عند حدود أوكرانيا، مقابل تنفيذ شروط الروس فيها، أي نزع سلاح أوكرانيا واحتثاثة النازية فيها، والاعتراف بالقرم روسية، وكذلك باستقلال المناطق الشرقية من أوكرانيا»، أي صفقة يتم بموجبها تقديم «تنازلات» معينة غير قليلة، لتجنب ما هو أعظم، أي لتجنب استمرار الاتجاه الذي يتعزز موضوعياً للتحالفات التي يجري على أساسها إنشاء العالم الجديد، عالم ما بعد الدولار، وعالم ما بعد الغرب.

ويبدو أن عودة التصعيد تعني أنّ هذه المفاوضات قد وصلت إلى حائط مسدود، ولذا فإنّ النخبة الغربية عادت «مؤقتاً» إلى شكل ما من أشكال «الوحدة»، ضمن عملية عض أصابع قد تصل حد قطعها.

«قطبة مخفية»

إذا كانت تصريحات بوتين في منتدى سانت بطرسبرغ، والتي كرر فيها حديثه عن نهاية نظام القطب الواحد، وكذلك تحدث عن ضعف و«انتحار» العملات الغربية، قد كشف جزءاً من حقيقة المسألة، فإنّ تصريحاته يوم أمس الأربعاء التي وجه فيها تحية للمشاركين في اجتماع بريكس الجديد يبدأ اليوم، قد أكملت كشف الستار عن «القطبة المخفية» لمجمل المعركة العالمية الجارية، وعن أي مستوى وصلت إليه...

نقصد بالتحديد حديثه عن أنّ «العمل جارٍ على إنشاء عملة احتياط دولية على أساس سلة عملات بريكس».

خلع الدولار عن عرشه العالمي.. إيدان بانتهااء حقبة السيطرة الغربية



عقد د. قدري جميل - أمين حزب الإرادة الشعبية، ورئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، وعضو قيادة جبهة التغيير والتحرير، يوم الجمعة الماضية 24 حزيران - مؤتمراً صحفياً بدعوة من وكالة ريانوفستي، عرض فيه الخطوط العامة في مستجدات الوضع السوري، ابتداءً من المشهد الدولي الجديد بعد الأزمة الأوكرانية وكيفية انعكاسه على الأزمة السورية.

فيما يلي تنشر قاسيون نص المؤتمر الصحفي، بالإضافة للأسئلة والأجوبة، علماً أن فيديو المؤتمر متوفر على قناة قاسيون على يوتيوب على [الرابط المرفق](#).

أوكرانيا: سرّعت أم أّخرت؟

● وضع الحل السياسي للأزمة السورية هو الآن كما كان خلال مؤتمركنا الصحفي الماضي؛ لم يتغير شيء جوهري باتجاهات الحل. ولكن ما الذي يمكن قوله إضافة الآن؟ السؤال المسكوت عنه عند الكثيرين هو: هل أن الوضع الدولي الحالي بعد بدء الأزمة الأوكرانية في شكلها الحالي، سيسرع أم سيؤخر الحل السوري؟ هذا مسكوت عنه لأسباب مختلفة، البعض ممن لا يريدون الحل، وبعض ممن يعتقدون أن الوضع الجديد سيؤخر الحل إلى ما شاء الله، مسرورون جداً من تأخر الحل، ولكن البعض الآخر الذين يريدون حلاً، دخل في أنفسهم شيء من التشاؤم والإحباط، أن الحل السوري أبعد في ظل الاهتمامات الدولية الحالية الجديدة.

ماذا يمكن أن نقول في حزب الإرادة وجبهة التغيير ومنصة موسكو في هذا الموضوع؟ ما نراه أن الحل اقترب أكثر في ظل هذه الأوضاع الدولية المستجدة، وسأحاول شرح جذر موقفنا هذا. إذا السؤال هو: هل جرى تسريع أم تأخير الحل السوري في ظل الأوضاع الدولية الحالية؟ برأيي يجب عدم الاستهانة بما يجري حالياً على الساحة الدولية، يجب عدم التقليل من الإمكانيات الكبيرة التي ظهرت بتغيير الوضع الدولي، وأغمر فأقول:

إننا نشهد تغييراً هاماً يمكن أن يجري كل خمسمئة عام مرة؛ لأن الاستعمار الغربي بشكليه القديم والجديد، عملياً منذ مئات السنين ما يزال مسيطرأ سياسياً واقتصادياً. اليوم أستطيع أن أقول بكل ثقة: إنه تم توجيه ضربة ولكمة قوية لهذه المنظومة المترسّخة في العالم وفي التاريخ منذ مئات السنين. البارجة صدر في جريدتنا قاسيون، مقال هام جداً وموجود باللغة الإنجليزية، «المحرر: بات متوفرأ أيضاً بالروسية». عنوان المقال «قنبلة بريكس الهيدروجينية السلمية»؛ نحاربهم بسلّاح جديد، وهذا السلّاح موجه نحو القوى الإمبريالية الحالية، ولا يخفى عنكم جذر المسألة: الدولار. عندما يخلع الدولار عن عرشه العالمي فهذا إيدان بانتهااء حقبة تاريخية عالمية سيطر فيها الغرب، وآخر أدوات السيطرة كانت الدولار. لقد أعلن رسمياً من قبل جماعة بريكس، أنهم يعملون على إنشاء عملة موازية بديلة دولية، وهذا الحديث كان يجري سابقاً من قبل اختصاصيين وعلماء وصحفيين، ولكن حديث هؤلاء شيء وحديث المسؤولين في هذه الدول - وخاصةً تصريح الرئيس بوتين الأخير في هذا الموضوع - شيء آخر، يضع القضية في إطار آخر جدّي - تنفيذي - عملي. نحن محظوظون جداً، أقصد الذين يعيشون هذه اللحظة، بأننا نرى رحيل منظومة عملنا ضدها وديننا الله ضدها طوال عشرات السنين، ونرى اليوم بأعيننا رحيلها، وهذا الرحيل ليس وراء الأكمة - هذا الرحيل يجري تحت ناظرينا اليوم، لذلك كيف إذا كنت أريد أن أربط الأزمة السورية بما يجري اليوم؟

ما نراه أن حل الأزمة السورية اقترب أكثر في ظل هذه الأوضاع الدولية المستجدة

تأثيرات كبرى

● ماذا تعني العملية بأوكرانيا إذا أخذناها ليس ببعدها الأوكراني وإنما الكوني؟ بالنسبة لنا وهذا رأينا. قلنا: إن تأثير هذه العملية ليس بحدود أوكرانيا فقط - فهي عملية ذات تأثير عالمي سيؤثر في أربع قضايا.

القضية الأولى: الناتو ومصيره ووضعه في أوروبا ووضع القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في أوروبا، بل وفي جميع أنحاء العالم.

القضية الثانية: سيؤثر على الدولار كعملة مهيمنة ناهية لكل شعوب الأرض. وصاحب الجلالة - الدولار، إذا خلع عن عرشه، تعلمون ماذا يعني ذلك بالنسبة لصاحبه...

القضية الثالثة: النظام الدولي - العالمي - السياسي سيتغير، وهذا التغير سينعكس في دور وتركيبه وأداء الأمم المتحدة. الأمم المتحدة التي نعرفها هي الأمم المتحدة ما بعد 1945 نتيجة اتفاق الحلفاء على منظومة معينة، وقد عملت هذه المنظومة وأدت دورها، ولكن عملياً ما الذي حدث نتيجة توازن القوى الناشئة آنذاك والمستمر طويلاً؟ كل القرارات الدولية التي نعرفها، والتي أقرها مجلس الأمن الدولي والتي حسب ذاكرتي القرار 181، 1947 الذي حول القضية الفلسطينية إلى القرار 2254 للأزمة السورية في 2015، كلها وافق عليها مجلس الأمن بالإجماع، ولكن لم ينفذ أي واحد منها. لماذا؟ لأن الغرب منافق، يوافق من طرف ويعرقل من طرف آخر. اليس هذا ما حصل في اتفاق مينسك الذي أقره وأيده مجلس الأمن؟ ماذا حصل بعدها؟ الآن عملياً يجري تنفيذ اتفاق مينسك من طرف واحد، لأن الأطراف الأخرى خانت العهد والميثاق والتوقيع والوعد. ومن قال إن 2254 لا يمكن تنفيذه بيد القوى الجديدة الصاعدة المتمثلة اليوم بالعالم أجمع، بقوى هامة روسيا والصين أولاً، وفي حالتنا متمثلة بقوى أستانا الثلاث؟ دول أستانا مع

اختلافاتها فيما بينها - وهو أمر طبيعي فهناك اختلافات أنظمة اقتصادية - اجتماعية - ولكن ألم تلاحظوا مع اختلافاتها لم تختلف؟ وكانت تصل دائماً إلى توافقات حول القضايا التي حولها اختلاف. هل تعتبرون ذلك شيئاً هاماً وكبيراً؟ بينها اختلاف وقادرة على التوافق لحل اختلافاتها لكيلا تصل إلى خلافات، الاختلاف شيء والخلاف شيء ثان. الاختلاف هو تباين وجهات النظر والخلاف هو الخلاف. الاختلاف بين دول أستانا لم يصل إلى خلاف، بل وصل إلى توافقات عبر حلول وسط حول كل القضايا. لقد تعلموا أن يفعلوا ذلك. لذلك نعتقد أنه في ظل دور الغرب المنافق في الأزمة السورية فنحن نطالب دول أستانا التي لها تواجد فعلي على الأرض في سورية، وهي الوحيدة الموجودة على الأرض فعلياً، الأمريكان موجودون بقوى رمزية في شمال شرق سورية، هذه القوى التي أخذت على عاتقها إيقاف المرحلة العسكرية من الصراع السوري، ونجحت في ذلك، يجب أن تأخذ على عاتقها مسؤولية تولي الحل السياسي وقيادته، وهي تستطيع ذلك في ظل المتغيرات الجارية اليوم ومن طرف واحد. أراد الغرب أن يلتحق أهلاً وسهلاً، لم يرد أن يلتحق مع السلامة ليس ضرورياً. هذا أولاً.

الوقت أخطر التهديدات

المشكلة في الأزمة السورية، والخطر الأكبر في الأزمة السورية، هو عامل الوقت. عامل الوقت ماذا فعل؟ برزت ظواهر سلبية كثيرة، وعامل الوقت يمد في عمرها؛ أول عامل: هو تفريغ سورية من سكانها. اليوم يمكن القول: إن نصف سكان سورية خارج أماكن سكنتهم أو خارج سورية، وتجري عملية تغيير ديموغرافي ليس كما تقول أجهزة الإعلام المرتبطة بالديموغرافي، أن التغيير الديموغرافي له طابع طائفي أو قومي، الأخطر هو أن التغيير الديموغرافي سببه الهجرة، وأن 80% من شباب سورية أصبحوا خارج سورية. والأخطر من ذلك، أن بين هؤلاء الشباب

دون تغيير إطار عمل اللجنة.. عبر بدء المرحلة الانتقالية.. لن تصل لشيء



اللجنة الدستورية، كما قلت لكم البارحة تلقينا دعوة من بيدرسن للذهاب إلى اجتماع اللجنة التاسعة من اللجنة الدستورية، أي أن اللجنة الدستورية تعمل في جنيف، ما دام لم يتم الاتفاق على مكان آخر. البارحة، بعض الصحافة الصادرة في لندن، كتبت مقالات حول أن الروس أوقفوا اللجنة الدستورية في جنيف، وهذا كذب وتزوير وتضليل، لم يتم توقيف أي شيء، الروس قدموا اقتراح مشروع نقل عمل اللجنة الدستورية من جنيف، نتيجة المعاملة السيئة للسلطات السورية للدبلوماسيين الروس المشاركين بعمل اللجنة الدستورية. وعمل اللجنة الدستورية مستمر في جنيف إلى أن يتم التوافق على مكان آخر، ولا أعلم متى سيتم التوافق، وبافتراض أنه تم التوافق على مكان آخر في ظل الوضع السياسي نفسه والإطار العام لعمل اللجنة الدستورية بقي نفسه، لن يتغير شيء. وقلت: إنه يجب أن يتغير الإطار كي نتنقل لتنفيذ فعلي للقرار 2254 وغير ذلك سبقي في إطار المحاكاة.

الدعم عبر الحدود

ما هي آفاق آلية الدعم لسورية عبر الحدود التي يناقشها مجلس الأمن؟ عادةً يتم حل الموضوع في آخر لحظة، كما حصل في المرة السابقة، يتم الوصول إلى توافقات. لا أعلم هذه المرة إن كان يمكن الوصول إلى حل، لأن الحكومة السورية مصرّة أن تكون كل المساعدات عبرها أو عبر مشاركتها، كيف سيتم التوافق على ذلك غير معروف، والجانب الروسي عادةً يأخذ بعين الاعتبار موقف الحكومة السورية، انطلاقاً من حق السيادة - انطلاقاً من أنه يجب احترام سيادة سورية، ولكن هل يمكن الوصول إلى توافقات لحل هذا الموضوع؟

أعتقد أن التجربة الماضية أثبتت لنا أنه بصعوبة يمكن الوصول إلى توافقات، واستمرار موضوع تدفق المساعدات الإنسانية. في المرة الماضية حدثت ضجة كبيرة قبل ستة أشهر تقول إنه «خلص ما

كل هذا لا معنى له إذا كان ملقنوا اللجنة الدستورية هم أنفسهم، ستبقى الأمور على حالها، وسأقدم باقتراح جديد لماذا الأمان؟ اليوم العالم يمكن أن يستخدم التكنولوجيا الجديدة عبر برنامج «زوم» أو غيره، يمكن أن تجتمع اللجنة الدستورية يومياً بلا انقطاع من أماكن سكن العاملين فيها، والأمم المتحدة لديها هذه الإمكانيات لكي تؤمنها، لذلك الذي يريد أن يعمل سيجد طريقة للعمل، والذي لا يريد العمل سيجد أيضاً حججاً لكيلا يعمل.

لذلك عمل اللجنة الدستورية ليس متعلقاً فقط بأدائها الفني، هو متعلق أيضاً بالإطار السياسي العام الذي تعمل ضمنه، لذلك، إن لم يتكون وفد تفاوضي حقيقي للمعارضة قادر على مفاوضة النظام على طرق تنفيذ 2254 لا يمكن الحديث عن عمل جاد ومسؤول للجنة الدستورية. ولكن المشكلة أن المعارضة السورية بشكلها الحالي الرسمي غير مؤهلة للعب هذا الدور، لذلك نعمل على هذه النقطة. نرى أنه يجب إعادة النظر بشكل تمثيل المعارضة، ونعمل على هذه النقطة، وأعتقد أننا سنحقق نتائج ضمن المرحلة القادمة. لأنه إذا تغير شكل تمثيل المعارضة، لأن المشكلة في الشكل الحالي هي أنه هناك جهات مستثناة، وهناك جهات حاكمة في المعارضة تعرقل عملية التفاوض. المستبعد يجب أن يأتي، والمعرقل يجب أن يبتعد، هذا يعني تغيير تركيبة الجهة الممثلة للمعارضة. هل يمكن تحقيق ذلك؟ نعتقد أنه في ظل الوضع الناشئ دولياً يمكن تحقيق ذلك، لأن الغرب إلى الآن يدعم المعرقلين في المعارضة، وهذا لا يعني أيضاً أن النظام لا يعرقل، ولكن النظام سعيد جداً بأنه يوجد معرقلون أكثر منه في المعارضة، ويستخدمهم كي يتم تأخير الحل السياسي قدر الإمكان.

حول نقل المكان

هل سيساعد نقل عمل اللجنة الدستورية إلى المنطقة العربية؟ أعتقد أن نقل المكان شيء إيجابي، وأما إلى أين فذلك يحتاج توافقاً. ولكن لا يفرض البعض أن هذا يمكن أن يوقف عمل

الحالي جولتها الثامنة، وفي الجولة الثامنة بحثت عدة نقاط: مؤسسات الدولة، مؤسسة الجيش، الدستور هو القانون الأسمي، العدالة الانتقالية إلخ، دون الوصول إلى توافقات ملموسة مكتوبة.

بيدرسن، لاحظ أن وتيرة عمل اللجنة الدستورية إن استمرت بهذا الشكل، فوفقاً لحساباته يلزمها 8 سنوات، لذلك اقترح أن يجتمعوا كل شهر، فلذلك البارحة تقرر اجتماع الجولة التاسعة للجنة الدستورية في 25 من الشهر الجاري. وكل شهر سيعقد بيدرسن اجتماعاً للجنة الدستورية، وهذا الشيء جيد، تسريع اجتماعاتها. ولكن هل تسريع اجتماعاتها يعني تسريع عملها؟ حتماً لا. تكلمنا منذ زمن طويل أن عمل اللجنة الدستورية يجب أن يكون عملاً مستمراً يومياً، ماذا لديهم ليعملوه أهم من العمل من أجل مصير الشعب السوري؟ واقترحنا وعوقبنا لأننا اقترحنا نقل أعمال اللجنة إلى دمشق - وعوقبنا من طرف الطرف الحاكم، الحزب القائد للمعارضة السورية، وقبلنا راضيين هذه العقوبة لأنها شرف لنا ووسام لنا على موقفنا المبدئي - وأن الدستور السوري يجب أن يكتب في دمشق.

ما يقترحه بيدرسن هو محاكاة للعمل وليس عملاً، العمل الحقيقي يحتاج ظروفًا أخرى، يحتاج ظروفًا سياسية في الإطار العام، وبحاجة لمكان ثابت ومستمر.

ظهرت مشكلة جديدة في مكان عمل اللجنة الدستورية، الجانب الروسي اقترح نقل أعمالها من جنيف، لأنه في ظل الأزمة الحالية تجري إساءة استخدام من السوريين لموقعهم، ولم يعودوا حياديين، ويعاملون الدبلوماسيين الروس بشكل غير مناسب. الروس تقدموا باقتراح نقل أعمال اللجنة الدستورية إلى مكان آخر. ليس لدينا مانع، ولقد اقترحنا سابقاً نقل الأعمال إلى دمشق. اليوم توجد اقتراحات ثانية، وجميعها ستبحث الجزائر - القاهرة - دبي - أستانا، هذه الاقتراحات جميعها على الطاولة، ولكن

اختصاصيين من مختلف الأنواع أطباء ومهندسين إلخ، ويمكن القول: إن 90% من اختصاصي سورية أصبحوا خارجها، هناك أزمة اختصاصيين، والغرب استقبلهم بالأحضان. ماذا يريد أفضل من هذا؟ كفاءات لم يصرف عليها فلساً واحداً جاءت مجاناً، وكفاءات جيدة، وعملياً يتابع الغرب حتى هذه اللحظة نهب سورية بهذه الطريقة عبر نظام التبادل اللامتكافئ التي تعتبر هجرة العقول إحدى مكوناته الرئيسية.

يمكن أن يقول أحد: إن العوامل السلبية ليست بلا رجعة؟ في لحظة معينة تصبح بلا رجعة، ولكن إلى الآن، إذا استعجلنا بالحل السياسي، يمكن إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

مستوى المعيشة، الموت جوعاً برداً مرضاً، عوضاً عن الموت رصاصاً. هذا أحد معالم الأزمة السورية اليوم، لذلك أعتقد أن جميع السوريين الوطنيين الشرفاء بغض النظر عن معتقداتهم ومواقفهم السياسية همهم الأكبر يجب أن يكون الإسراع بالحل السياسي الذي يتمثل بتنفيذ 2254.

حول الدستورية

كيف؟ نتيجة كثرة الكلام عن اللجنة الدستورية خلق انطباع أن اللجنة الدستورية هي الحل، وهذا غير صحيح: اللجنة الدستورية هي جزء من الحل، وربما هي الجزء الأقل أهمية، لأنه إذا أخذنا ما كتب ب 2254 وروح القرار 2254 فإن اللجنة الدستورية تأتي في مرحلة انتقالية تدار فيها البلاد بالتوافق بين الأطراف المتصارعة. دون هذه الإدارة التي تسمى المرحلة الانتقالية، والقرار 2254 سماها جسماً انتقاليّاً - ولم يسمها حرقياً كما يقول البعض هيئة انتقالية - جسم لم يعرفه، وهي مهمتنا تعريفه، التي تدخل في حق السوريين بتقرير مصيرهم، أي أن يقرروا هم ما هو الجسم الانتقالي وصلاحياته وشكله، وهذا إن حصل سيعطي دفعة حقيقية للجنة الدستورية.

الآن اللجنة الدستورية أنهت بتاريخ 3 الشهر

«دول الأستانا»
أخذت على عاتقها
إيقاف المرحلة
العسكرية من
الصراع السوري
ونجحت في ذلك
يجب أن تأخذ على
عاتقها مسؤولية
تولي الحل السياسي
وقيادته

الرد على الاعتداءات «الإسرائيلية» بيد السوريين، ولا يجوز التذرع بأحد!



إسقاط مشعلي الحروب

هل تذكرون قبل الحرب العالمية ماذا كان شعار المناضلين من أجل السلام: فلنسقط مشعلي الحروب. مع الأسف ميزان القوى لم يسمح بإسقاط مشعلي الحروب قبل الحرب، ميزان القوى سمح بإسقاط مشعلي الحروب في أيار 1945 في برلين. اليوم أعتقد أننا سنرفع نفس الشعار فليسقط مشعل الحروب. ومن الغرب، ومن خلال الأزمة الأوكرانية، كان يريد حرباً عالمية، ولكنه لا يستطيع اليوم البدء بها. لماذا؟ لأنه أصبح أضعف، لأن إصبعه على الزناد ترتجف، لذلك يمكن أن تتحقق اليوم نبوءة لم تتحقق سابقاً: منع مشعلي الحروب من إشعالها. السؤال هو: هل نحن ذاهبون إلى حرب عالمية حتمية؟ لا، ولكن هذا لا يمنع التوترات المحدودة الإقليمية هنا وهناك، ولكن بالقتال ضد الدولار بدأنا حرباً عالمية سلمية سننتصر فيها، وإذا سقط الدولار يعني سقط العالم الرأسمالي بشكله الحالي، معنى ذلك أننا حققنا انتصاراً ضد مشعلي الحروب الذين كانوا يشعلونها من أجل الحفاظ على مصالحهم. اليوم لا يستطيعون الحفاظ على مصالحهم ولا يستطيعون إشعال الحروب الكبيرة، لذلك نحن ذاهبون عاجلاً أم آجلاً نحو حلم البشرية بعالم بلا حروب.

أن الروس يمنعون السوريين من الرد على «إسرائيل»، وهذا غير صحيح نهائياً، وأنا أطالب السلطات السورية أن تجد الطريقة للرد المناسب، وقتها نرى حلفاءنا معنا أم لا.

كيف الوصول إلى التوافق؟

لإيجاد التوافق بين الأطراف السورية المتصارعة، فقد تبين خلال التجريب والحركة، والحياة نفسها تبين، أن هناك متشددين في الطرفين، وليس كل الطرفين متشددين؛ هناك متشددون يعرقلون السير نحو الحل. يجب التخلص من هؤلاء المتشددين. السوريون قادرون على الاتفاق، ولكن يجب الانتهاء من الأطراف المتشدة، يجب الانتهاء من التدخل الخارجي بالشؤون الداخلية للسوريين، ودفعهم إلى عدم الاتفاق، خاصة الغرب وحلفاؤه. وأنا أعتقد أنه يمكن الوصول إلى اتفاق، وعلى السوريين أن يكونوا أكثر مسؤولية، وخاصة التنظيمات السياسية الممثلة لهم من الطرفين، عليهم أن يكونوا أكثر جرأة كي يصلوا إلى توافقات، لأنهم إذا وضعوا مصلحة الشعب السوري فوق كل شيء بالقضاء على جوعه وفقره ومرضه من الآن، إذا وضعوا مصلحة أولى فوق السياسية، يمكنهم أن يتجاوزوا كل الخلافات السياسية.

المشكلة في

الازمة السورية

والخطر الأكبر في

الازمة السورية هو

عامل الوقت

* «مستوى

المعيشة، الموت

جوعاً برذاً مرضاً

عوضاً عن الموت

رصاصاً. هذا أحد

معالم الازمة

السورية اليوم»

البعض: إن عودتهم صعبة، لكن هناك لاجئون في مخيمات الأردن ولبنان وتركيا، مخيمات ليست فيها ظروف إنسانية للعيش، يجب أن يعودوا لمناطقهم وهم بالملايين، لذلك الحل الحقيقي دون أن نضحك على بعض، هو تسريع الحل السياسي لإلغاء معاناة هؤلاء اللاجئين.

حول الضربة «الإسرائيلية» على مطار دمشق

هي سابقة خطيرة، لعلكم مطار دمشق عاد للعمل منذ البارحة مع أن الضربة غير مسبقة؛ ليست فقط المدرجات ما تم ضربه، وإنما أيضاً برج المراقبة مع أجهزته، وهذا إنجاز جيد أن مطار دمشق عاد للعمل، لأمن الطيران في المنطقة كلها، لأن مركز مراقبة دمشق يرافق الطيران الذي يطير فوق سورية كلها من الدول الأخرى.

هذا العمل العدواني «الإسرائيلي» هدفه عملياً منع الاقتراب من الحل السياسي، ويجب إيجاد الطريقة المناسبة للرد عليه. هذا العدوان لا يجب أن يمر دون رد. الرد السياسي واضح، ولكن يجب التفكير برأينا الأراضي السورية، ولكنهم يضربون الأراضي السورية، لذلك على السوريين عدم التحجج بأحد، بالروس أو غير الروس أو الإيرانيين، هذه مهمة السوريين، أن يحزموا أمرهم وأن يقرروا كيفية الرد على الاعتداءات «الإسرائيلية»، وأنا متأكد بأن حلفاءهم سوف يدعمونهم في أي إجراء مشروع. لا ينتظر أحد من الإيرانيين أو الروس الرد على الإسرائيليين في سورية - سورية هي للسوريين، السوريون هم من يقررون ماذا يجب أن يفعلوا في سورية، لذلك إذا قرر السوريون وحزموا أمرهم، فأعتقد أن القوى الصديقة لسورية ستدعم الموقف السوري. الأمور مقلوبة: يجري تصوير الأمر من قبل الإعلام الغربي أو العربي الموالي للغرب،

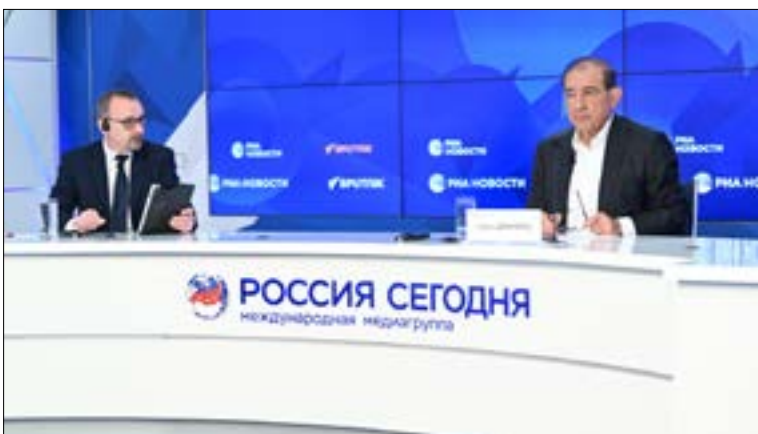
اتفقوا»، ولكن بأخر لحظة اتفقوا، وأعتقد هذه المرة احتمالية حدوث الشيء نفسه.

القمح في الشمال الشرقي

«في إجابته عن سؤال حول مقال كتبه صحفي ياباني حول القمح في الشمال الشرقي والحديث عن تهريبه وسرقة» قال د. جميل: هذا الصحفي لا يعرف تفاصيل الوضع في سورية. ليكن بعلمه أن المحصول الماضي للقمح في الجزيرة السورية في شمال الشرق ذهب كله للمناطق التي يسيطر عليها النظام، وعادةً ونفس المسؤولين يبلون كل المطالب التي تأتي من الحكومة السورية والمناطق الأخرى فيما يخص القمح. هذا لا يعني أن الأمريكان والجهات المافيزية المرتبطة بهم في المناطق الشمالية الشرقية لا تسرق القمح وتهربه إلى شمال العراق، ولكن الانطلاق من جزئية وتعميمها له هدف محدد.. اليوم، قرأت تصريحاً لأحد المسؤولين في مسد يقول: إن الحكومة السورية بدأت تعطي إشارات إيجابية ضمن عملية التفاوض معها، محادثات جارية بين مسد وقسد والحكومة السورية، هناك أحد يريد خربطة الأجواء التي تتحسن والتي تفرض الظروف على الجميع كي يتقاربوا. ولذا فإن هذا الكلام الذي يقوله الصحفي الياباني أعتقد أنه مبالغ به كثيراً، وإن كان فيه جزء من الحقيقة، والمقصود منه توتير الأجواء، وإثارة المخاوف بين السوريين من بعضهم البعض لمنع تقاربهم.

سؤال حول اللاجئين

أوضاعهم المعيشية سيئة جداً، البلدان التي يقيمون فيها تتحملهم بصعوبة، لأنها هي نفسها عندها صعوباتها الخاصة التي لا تتعلق بهم، ومساعدات الأمم المتحدة محدودة وغير كافية، ولا تغطي كافة احتياجات اللاجئين، لذلك لماذا ترغبون بالعمل على القصص الجزئية والمؤقتة الصغيرة، نحن يلزمنا حل شامل لأنه يعيد اللاجئين، هناك لاجئون في أوروبا حصلوا على عمل، ويجوز قول



بردى مجدداً وأبداً

تراجع منسوب نهر بردى ووصل إلى أدنى مستوياته، وذلك حسب تصريح مدير الصيانة في محافظة دمشق لإذاعة شام إف إم بتاريخ 2022/6/25.

■ نوار الدمشقي

الإجراء الذي سيتم اتخاذه من قبل المحافظة بهذا الشأن هو «تحويل جزء من مجرى «نهر تورا» ليعطيه مظهراً أفضل، وخاصة من ناحية شارع بيروت».

الإجراء أعلاه، والمتمثل بتجميل مظهر بردى في شارع بيروت يعني عملياً تجبير المشكلة إلى «نهر تورا»، الذي يعج بالمشاكل سلفاً على طول مجراه، كحال كافة فروع بردى الأخرى.

فهل هذا الإجراء يعتبر علاجاً لمشكلة قديمة ومزمنة تم تخصيص موارد كبيرة لمعالجتها سابقاً؟!

■ مهام كبيرة وعمالة قليلة

بحسب مدير الصيانة بمحافظة دمشق، فإن «السبب الرئيسي لتلوث النهر هو رمي الأوساخ بشكل مستمر من قبل المواطنين وعدم وجود أي التزام، علماً أن ورشات المحافظة تعمل بشكل أسبوعي على تنظيفه، ولكن هناك 70 عاملاً فقط، ويبدلون جهوداً كبيرة في عمليات التعزيل، منوهاً إلى أنه خلال العام الماضي أزيل 25 ألف طن من الفضلات من نهر بردى، وبأن تحويل بعض المصارف الصحية في دمر وعدة مناطق أخرى إلى النهر أيضاً ساهم بتلوثه، لافتاً إلى أن هناك دراسة حالية لإزالة الصرف الصحي عن النهر وإعادة تجميله بالتعاون بين عدة جهات».

لا شك أن عدم الالتزام من المواطنين واستمرارهم برمي الأوساخ يعتبر من مسببات تراكم الفضلات في النهر، والتي يعجز عنها هذا الرقم المتواضع من العمالة! فماذا عن التغريم لقاء هذه المخالفة التي جرى الحديث عنها مراراً وتكراراً خلال

■ السنوات الماضية؟

وماذا عن مشاريع إزالة أبنية الصرف الصحي التي تصب في مجرى النهر وفروعه، والتي خصصت لها الاعتمادات أيضاً؟

■ خطط ومبالغ معتمدة غير ملموسة النتائج

تجدر الإشارة إلى أن محافظة دمشق كانت قد أعلنت في شهر شباط الماضي عن مشروع إعادة إحياء نهر بردى، وذلك بكلفة مبدئية معلنة بحينه وقدرها 14 مليار ليرة سورية، تم تخصيصها من قبل الحكومة، بعد أن قدمت جامعة دمشق دراسة بهذا الشأن، وتم اعتمادها من قبل المحافظة.

وقد سبق ذلك مشروع آخر خلال ما سبق من سنوات وبكلف مليارية في حينه أيضاً، وذلك من أجل إعادة إحياء نهر بردى على مراحل، تم تغطيتها عبر وسائل الإعلام الرسمية كإنجاز، وكغطيتها للنفقات والمبالغ المرصودة والمصرفية، لكن كانت وما زالت النتيجة على حالها، فالنهر، بكافة فروع، على حاله من القذارة والروائح الكريهة، وخاصة مع الجفاف صيفاً.

■ آخر ما حرر تعاون إيطالي أيضاً

ذكرت وكالة سانا بتاريخ 2022/6/23 ما يلي: «وقعت جامعة دمشق ومحافظة دمشق اتفاقية تعاون مع إدارة حديقة «مايلا» الوطنية الإيطالية بهدف تبادل الخبرات، وبما يخدم المشروع الوطني لإحياء نهر بردى والحفاظ على التنوع الحيوي والموارد الطبيعية».

وبحسب سانا فإن: «مشروع إعادة إحياء نهر بردى انطلق من المعهد العالي للتخطيط الإقليمي، وفازت به جامعة دمشق كمشروع بحثي تطبيقي من الهيئة العليا للبحث العلمي،



مضي 4 أشهر على ذلك؟! من الواضح، أن العمل وفقاً للسياسيات الوهات أعلاه يستنزف الإمكانيات المتاحة والاعتمادات المخصصة، مع بقاء الوضع على ما هو عليه من سوء، وربما يضاف إلى ذلك أن ملف إحياء نهر بردى أصبح عنوان استجداء للمساعدات الدولية أيضاً، بغض النظر أكانت هذه المساعدات فنية أو مالية، أو تحت أي بند كانت!

وليبقى الانتظار سيد الموقف على ما يبدو، ولتبقى الحلول الترقيعية بنتائجها السلبية مستمرة!

فهل يحق للمواطن بعد كل ذلك الاستفسار عن مصير الاعتمادات التي خصصت باسم إعادة إحياء نهر بردى خلال السنوات السابقة، طالما بقي الحال على ما هو عليه من ترد وسوء، والمزيد منه، في بردى وفروعه من المنبع إلى المصب؟

هدفه إعادة المجرى الحيوي للنهر إلى شكله الطبيعي والحيوي والتراثي لجهة الاكتاف الخضراء والممرات الزرقاء والخضراء وحرر النهر، وإزالة التعديات العمرانية بالاعتماد على دراسات عمرانية تنظم تعديات الصرف الصحي على النهر، وشبكات الطرق ومخططات استعمال الأراضي».

ما تم ذكره عبر سانا أعلاه جميل ببعض عباراته ومفرداته «الاكتاف الخضراء والممرات الزرقاء والخضراء وحرر النهر»، وحبذا لو يتم التقيد بتنفيذ هذه الدراسة والبحث بأسرع وقت ممكن، لكن لم تتم الإشارة فيما إذا كان التعاون مع الجانب الإيطالي ذا طابع فني فقط، أم إنه يتضمن دعماً مالياً أيضاً؟!

والأهم، أنه لم تتم الإشارة إلى أسباب التأخر في تنفيذ المشروع البحثي التطبيقي، المقدم من جامعة دمشق، والمعتمد من محافظة دمشق، والممول من الحكومة حتى الآن بعد

■ النهر بكافة فروع

■ على حاله من

■ القذارة والروائح

■ الكريهة وخاصة

■ مع الجفاف صيفاً

النقابات المهنية ومسلسل الاستبعاد من الدعم

لم تنته عروض مسلسل الاستبعاد من الدعم، فمنتسبو النقابات المهنية أصبحوا هم الشريحة المستهدفة في الاستبعاد، وفقاً للبرنامج الحكومي على التوالي.

■ سوسن عجيب

فبعد نقابة المهندسين، ونقابة المحامين، ها هي نقابة الصيادلة تدخل على خط الاعتراض على برنامج الاستبعاد الحكومي من الدعم. فقد كشف رئيس فرع نقابة الصيادلة في ريف دمشق عصام مرعشلي لإذاعة شام إف إم بتاريخ 2022/6/26 أن: «النقابة خوطبت منذ مدة لإرسال قائمة بمن يزاو مهنة الصيدلة منذ 10 سنوات، ثم تفاجأنا بصور قرار رفع الدعم اليوم، علماً أننا خاطبنا الجهات المعنية بعدم رفع الدعم عن الريف لما له من خصوصية، وكونه تعرض لصعوبات عديدة خلال الحرب، بالإضافة للمسافات الطويلة التي يقطعها الصيدلاني للوصول إلى صيدليته».

وبحسب نقيب صيدالة ريف دمشق «هناك تخوف من عدم قدرة بعض الصيادلة



الحكومي المنفذ بغير إعلان رسمي وصريح حتى الآن، بدليل ما وصل إليه- ما يسمى دعم- من تراجع على كافة السلع والمواد المدعومة «سعرًا وكماً ومدة استحقاق»! فعن أي مستحقين للدعم يجري الحديث بعد تأكله المتتابع، وكل مرة بعنوان وبذريعة، وبعد الأعداد المتزايدة تباعاً من المستبعدين، وفقاً للمعايير غير المنصفة المعتمدة؟!

فهل هذا المعيار دقيق وكاف بهذا الشأن؟ وهل هذا النمط من التعاطي مع الحقوق يحقق العدالة وفقاً للشعار الحكومي «إيصال الدعم لمستحقيه»؟ من الواضح أن الموضوع لا علاقة له بالعدالة، كما لا علاقة له بالشعار أيضاً! فمسلسل تخفيض الدعم يسير على قدم وساق نحو إنهائه كلياً، فذلك هو السيناريو

الوصول إلى صيدلياتهم بسبب ارتفاع أجور المواصلات، ونتمنى إعادة النظر بقرار رفع الدعم عنهم». القاسم المشترك فيما بين النقابات المهنية على مستوى الشرائح المستهدفة بالاستبعاد من الدعم هو معيار 10 سنوات مزاولة للمهنة، كمكتب هندسي مفتوح، أو كمحامٍ ممارس، أو كصيدلية مرخصة.

جديد خط الغاز «العربي».. الوسيط الأمريكي:



منذ بدأ الحديث عما يسمى «خط الغاز العربي»، وأخباره تتأرجح بين سكون يدوم أشهراً، وضجة يتصدر فيها عناوين الأخبار لساعات أو أيام قليلة يعود بعدها إلى السبات.

■ مركز دراسات قاسيون

فبالرغم من التطورات المزعومة في كل حلقة من حلقات مسلسل «خط الغاز العربي»، إلا أن واقع الحال هو أن الأمور العالقة ما تزال هي هي، ولم تسر أية خطوة إلى الأمام. رغم ذلك فإن هذه «التطورات»، وعلى الرغم من أنها تبدو غير ذات أهمية، إلا أنها تحمل في طياتها شيئاً يستحق النظر فيه، ومحاولة قراءته ضمن المشهد الإقليمي والدولي ومجرياته.

وهذا ما قمنا به في مواد سابقة حول الموضوع، بدءاً من [أسئلة طرحناها](#) عندما بدأ الكلام عنه بشكل مكثف في صيف 2021، ويمكن العودة إلى كافة المواد حول الموضوع من خلال موقع قاسيون و[صفحة المركز](#)، ويمكن قراءة ملخص سريع لكافة المواد حول الموضوع في [آخر مادة](#) نشرها المركز حول الملف.

«التطورات» الأخيرة

عودة إلى آخر المستجدات، في 21 من شهر حزيران الجاري، امتلأت صفحات الأخبار العربية والغربية بأبناء حول توقيع صفقة جديدة في إطار ما يسمى بـ «خط الغاز العربي». وفق الأخبار، تم توقيع الاتفاق في بيروت بين مصر وسورية ولبنان لتصدير الغاز «المصري» إلى لبنان عبر سورية لنقل 650 مليون متر مكعب سنوياً إلى محطة دير عمار لتوليد الكهرباء في شمال لبنان، وهذه الكمية ستساعد لبنان على إنتاج

450 ميغاوات من الكهرباء أو ما يقارب (3 إلى 3.5 ساعة كحد أقصى من الوصل الكهربائي يومياً)، وهذا سيكون بالإضافة إلى ما لا يتعدى الساعتين من الكهرباء التي تزودها الدولة يومياً في لبنان، أي أن معظم المستهلكين في لبنان سيبقون بلا كهرباء يومياً لعدد ساعات قد يصل إلى 18 ساعة. من الجدير بالذكر، أن الدولة اللبنانية توقفت عن تزويد الكهرباء لمدة 24 ساعة في اليوم منذ ثمانينيات القرن الماضي، واستمرت ساعات الوصل الكهربائي اليومية بالانخفاض مذاك وحتى الآن.

وكما أشرنا سابقاً، ونتيجة العقوبات الأمريكية على سورية، فإن سورية لن تحصل على أي مقابل مادي في هذه الصفقة، ولكن ستكون لها حصة صغيرة من الغاز مقابل مرور الخط عبر أراضيها، والتي تقدر بـ 130 ألف متر مكعب يومياً، والتي يمكن استخدامها لتوليد حوالي 18 ميغاوات (أي وصل إضافي للكهرباء في سورية مقداره 13 دقيقة يومياً).

وفق الأخبار، فإن التنفيذ لن يبدأ إلى أن تتم تلبية شروط البنك الدولي الذي من المفترض أن يمول المشروع، وقبل الحصول على موافقة الولايات المتحدة، أو ضمانات منها، أن الدول ذات الصلة بالمشروع لن يتم استهدافها نتيجة العقوبات، وبالتحديد ما يسمى بـ «قانون قيصر»، التي تفرضها واشنطن على سورية. وحتى الآن، فهذه الشروط هي ذاتها منذ ظهور الملف قبل ما يقارب السنة، وتحديثنا عنها من زوايا مختلفة في عدة مواد سابقة.

ما هي «الشروط» التي يجب أن توافق عليها مصر ولبنان للمباشرة في تنفيذ المشروع وما هي الشروط التي تمت الموافقة عليها لإعطاء الضوء الأخضر لتوقيع الاتفاق؟

مخاوف محتملة تتعلق بالعقوبات. سابقاً، كانت كافة التصريحات تدل على أن توقيع الاتفاق الرسمي بين الدول كان متوقفاً على الموافقات والضمانات من قبل البنك الدولي والإدارة الأمريكية، وما هو غير واضح ما الذي تغير ليتم توقيع الاتفاق الرسمي طالما هذه الموافقات والضمانات ما زالت عالقة، كما هو غير واضح ما هي «الشروط» التي يجب أن توافق عليها مصر ولبنان للمباشرة في تنفيذ المشروع، وما هي الشروط التي تمت الموافقة عليها لإعطاء الضوء الأخضر لتوقيع الاتفاق. للتذكير، فإن ما أخفقت معظم الأخبار عن ذكره في سياق الحديث عن هذا المشروع هو التتويه إلى ما أشرنا إليه في كل ما نشرناه حول الموضوع، وهو أن جزءاً من الأنايب

وكان وزير الطاقة اللبناني وليد فياض قد أشار إلى أن المبعوث الأميركي في هذا الملف، أموس هوكشتين، كان قد وعد في زيارته الأخيرة إلى لبنان بالتوسط لدى البنك الدولي لتسريع إجراءات تمويل عملية توريد الغاز، بالإضافة إلى ما يلزم من جهة الإدارة الأمريكية، وكان أموس قد قال سابقاً: «لقد أعطينا موافقة مسبقة على المشروع، وبمجرد أن تتمكن مصر ولبنان من الموافقة على الشروط، وهو ما لم يحدث بعد، عندها يمكننا تقييم المشروع». ووفق أحد المصادر، قالت مسؤولة من الخارجية الأمريكية، فضلت عدم ذكر اسمها «نتطلع إلى مراجعة العقود النهائية وشروط التمويل من الأطراف، للتأكد من أن هذه الاتفاقية تتماشى مع سياسة الولايات المتحدة، وتعالج أية



«إسرائيلي» وخدم في جيش الاحتلال!



حل للأزمة الاقتصادية، ولانطلاق بمسار الانتعاش والنمو»، وأضاف، أنه يعتقد «أن ما جرى كان محاولة جدية تقضي بالنظر إلى الخيارات المتاحة للمضي قدماً، من غير أن تغفل عن البأ فكرة أن علينا أن نقدم تنازلات وأن نفكر بشكل بناء».

وإذا كان الكلام السابق عاماً وتمهيداً، فإنّ الجوهر يبدو أوضح في جواب الوسيط عن الأسئلة الصحفية التي وجهت إليه، إذ يقول في إحدى الإجابات: «أمتن الملفات الذي يفترض بالجانب اللبناني إعداده هو ما قد ينجح، والحل الناجح يقضي بالإقلاع عن التفكير هل أملك أفضل قضية قانونية، هل أنا في أفضل موقع لي» وأضاف حول التفاوض أنه يجب أن يركز على التفكير أنه «قد لا

الحق إلا بعد الانتهاء من المحادثات لترسيم الحدود البحرية. نتيجة ذلك أتى الوسيط الأمريكي بعد بضعة أيام وعقد اجتماعاً في بيروت في سياق هذه المستجدات، وللاستماع إلى المسؤولين اللبنانيين حول بعض الاقتراحات التي سبق وقدمها في زيارة سابقة حول ذات الملف قبل عدة أشهر. وقال الوسيط الأمريكي في مقابلة حول ما سمعه من الطرف اللبناني، أنه كان «مفاده أن الخيار الحقيقي لمستقبل لبنان، وهو الهم الأساس للرؤساء والقادة الآخرين الذين التقيت بهم، هو إيجاد حل للأزمة الاقتصادية التي يعانيها لبنان، والتي ترتبط بشكل وثيق بملف النفط، وحل النزاع البحري يشكل خطوة أساسية وهامة من أجل إيجاد



وإذا كان الابتزاز علنياً ووقحاً في الحالة اللبنانية فإنه ليس من الصعب الاستنتاج أنه في الحالات الأخرى لا يقل وقاحة والتنازلات المفترضة لا تقل كارثية

تقوم ببيع الغاز لأوروبا. ولكن وفق الخبراء فإن إمدادات «إسرائيل» لن تتمكن في وضعها الحالي من تغطية سوى جزء ضئيل من الفراغ الذي يمكن أن تتركه الموارد الروسية، حيث تنتج «إسرائيل» ما يقرب من 12 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً، بينما في عام 2021، استورد الاتحاد الأوروبي 155 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي من روسيا، وهو ما يمثل حوالي 45% من واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز. ولذلك فإن هناك حاجة لأن تنتج «إسرائيل» المزيد من الغاز من خلال سرقة لا الموارد الفلسطينية فحسب، بل وأيضاً اللبنانية..

ياخذنا هذا إلى التطور الآخر الجاري في المنطقة، وهو النزاع القائم بين «إسرائيل» ولبنان حول حقول الغاز قبالة ساحل المتوسط، والتي تم اكتشافها خلال السنوات الماضية، والتي تم تقدير محتواها بما قد يصل إلى 17 مليار برميل من النفط القابل للاستخراج و122 تريليون قدم مكعب أو تقريباً 3,5 تريليون متر مكعب من الغاز. بدأ النزاع قبل عدة سنوات حول أي من الطرفين لديه حق ملكية حقول الغاز التي تم اكتشافها، وحق استخراج الغاز منها، حيث تدعي «إسرائيل» أن حقول الغاز المتنازع عليها تقع داخل «حدودها» البحرية، وهذا ما أدى إلى بدء المفاوضات غير المباشرة بين الدولتين بوساطة أمريكية لترسيم الحدود البحرية بينهما.

في 5 حزيران، تأجج النزاع من جديد بعد أن كان خامداً لفترة - عندما قدمت شركة بريطانية لاستكشاف النفط والغاز، وبدأت بتطوير أحد الحقول الواقع في المنطقة المتنازع عليها نيابة عن «إسرائيل»، والذي أدى إلى اعتراض لبنان بأنه لا ينبغي تطوير

التي سيتم استخدامها في هذا المشروع، يتم استخدامها لتصدير الغاز غير المسال من «إسرائيل» إلى مصر، وفي ظل عدم وجود تقنيات يمكن أن تعزل الغاز «الإسرائيلي» وتمنع مروره في خط الغاز «العربي»، فإن الغاز الذي سيصل إلى لبنان عبر مصر والأردن وسورية، سيحتوي بالفعل على غاز فلسطيني مسروق... ناهيك عن الاتفاقات الموقعة بين كل من الكيان ومصر والأردن، والتي تنص صراحة على أن اختلاط الغاز أمر وارد ولا اعتراض عليه... كمثل على ذلك، تنص الفقرة 2,5 من الاتفاقية الأردنية «الإسرائيلية» على الآتي: «يقرّ البائع [الطرف الصهيوني] بأن المشتري [الطرف الأردني] سوف يستورد إمدادات غاز أخرى، وينقل هذا الغاز باستخدام شبكة أنابيب الغاز في الأردن».

تطورات أخرى ذات صلة

في 15 حزيران، أي قبل أقل من أسبوع من توقيع الاتفاق بين مصر ولبنان وسورية، وقعت «إسرائيل» ومصر والاتحاد الأوروبي في القاهرة اتفاقية ثلاثية للغاز الطبيعي. ستمكّن الصفقة «إسرائيل» من زيادة تصدير غازها الطبيعي من خلال خطوط الأنابيب الموجودة حالياً إلى الموانئ المصرية، حيث سيتم ضغطه وتسييله، ثم نقله إلى أوروبا. وكانت «إسرائيل» قد وعدت في الفترة الأخيرة بتسريع إنتاجها من الغاز نظراً إلى زيادة الطلب وارتفاع الأسعار إثر الأزمة الأوكرانية، والتي كانت إحدى نتائجها المباشرة انخفاض تخفيض وصول الغاز الروسي إلى أوروبا. وكانت «إسرائيل» قد وعدت أيضاً أنها بالتعاون مع دول الشرق الأوسط سوف





إن تركيزه الفوري سينصب «على تنفيذ الإجراءات للحد من المخاطر التي يشكلها خط السيل الشمالي 2». لكن ما لم يذكره بليكنين في حينه، وظهر لاحقاً هو أن مهام أموس تشمل أيضاً التوسط في الخلاف الحدودي البحري بين لبنان و«إسرائيل» المرتبطة بحقول الغاز قبالة ساحل البحر المتوسط، بالإضافة إلى متابعة ملف «خط الغاز العربي» في الإدارة الأمريكية ومع البنك الدولي.

ليست واضحة تماماً، خلفية هوكشتين العلمية، ولكنه بدأ كموظف في الكونغرس، وصعد بشكل سريع إلى مستشار سياسات في لجان العلاقات الدولية، ثم بدأ تركيزه لاحقاً على مجال الطاقة، وعمل في القطاع الخاص كمستشار وعضو مجموعات ضغط لصالح شركات نفط وغاز محلية ودولية، وعمل في وزارة الخارجية الأمريكية خلال فترة رئاسة باراك أوباما في قسم الطاقة، حيث قاد في إحدى المراحل الجهود الدبلوماسية المتعلقة بالطاقة، ولاحقاً تم تعيينه المبعوث الخاص ومنسق الشؤون الدولية للطاقة، بالإضافة إلى تعيينه كنائب وزير الخارجية لشؤون موارد الطاقة. ترك منصبه خلال رئاسة ترامب وعاد كما ذكرنا أعلاه إلى وزارة الخارجية كمستشار لأمن الطاقة أو الأمن الطاقوي.

علاقة هوكشتين مع ملف الغاز في الشرق الأوسط لم تبدأ بعد تعيينه في منصبه الأخير، حيث أدلى بشهادته في جلسات استماع في الكونغرس ومنها لجان العلاقات الخارجية. على سبيل المثال: هوكشتين كان أحد المتحدثين في أيلول 2016 في جلسة للجنة العلاقات الخارجية لمجلس النواب الأمريكي بعنوان «الطاقة في شرق المتوسط: التحديات والفرص لأولويات الإقليمية للولايات المتحدة».

في مقدمة الجلسة، قال أحد أعضاء اللجنة «إن تطوير الغاز الطبيعي لديه القدرة على إحداث تغيير جذري في المشهد الجيوسياسي للمنطقة نحو الأفضل»، وأنه «منذ اكتشاف الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، تحسنت علاقات إسرائيل مع اليونان وقبرص». وأضاف «خط أنابيب محتمل يحمل الغاز الطبيعي القبرصي والإسرائيلي إلى تركيا، وعبرها لن يحسن العلاقات في المنطقة فحسب، بل يمكن أيضاً توجيهه إلى أوروبا. من شأن ذلك أن يساعد أصدقاءنا الأوروبيين في تقليل اعتمادهم على الطاقة الروسية، وتقليل النفوذ الروسي في تلك المنطقة»، و «مع الغاز الطبيعي الإسرائيلي الرخيص، يمكننا أن نرى إسرائيل تعزز

أحصل على كل ما أردته، لكنني حصلت على ما هو أكثر بكثير مما لدي الآن، وفي حالة لبنان، هو لا شيء».

وهذا الكلام يعني وضوحاً أن على اللبنانيين القبول بأي فتات يرمى لهم من حقوقهم، لأنهم في أزمة اقتصادية كبيرة، ولأنهم لا يملكون شيئاً الآن، ولذا فعليهم القبول والتوقف عن المطالبة بحقوقهم بالإطار «الحقوقي» و«القانوني»، والنهاب نحو «موقف عملي»، أي أن يرضوا بالقليل الذي يمكن أن تقبل «إسرائيل» بمنحهم إياه من حقوقهم وترك البقية، والتوقف عن تصديق رأس الصهاينة والأمريكيين... ناهيك عن أن «الوسيط» نفسه، هو صلة الوصل الأساسية مع البنك الدولي، أو أنه قدم نفسه بهذه الصفة، في عملية ابتزاز إضافية، منه ومن البنك، حيث يتم اشتراط أية قروض بـ«التنازلات» التي ينبغي تقديمها...

ومن الجدير بالذكر هنا، أن الوسيط الأمريكي في هذا الملف هو ذاته المبعوث الأمريكي لملف «خط الغاز العربي»، أموس هوكشتين، والذي عقد الاجتماع المذكور آنفاً في ذات الأسبوع الذي تم خلاله توقيع الاتفاق الأوروبي مع «إسرائيل» ومصر، وكان متوقفاً وفق بعض المصادر أن يتخلى لبنان عن «الادعاء» أن حقول الغاز المعنية تقع داخل مياهه الإقليمية بعد ذلك الاجتماع.

وإذا كان الابتزاز علنياً ووقفاً في الحالة اللبنانية، فإنه ليس من الصعب الاستنتاج أنه في الحالات الأخرى لا يقل وقاحة، والتنازلات المفترضة لا تقل كارثية... ومع ذلك كله، ومع وجود البدائل على المستوى العالمي، تستمر أنظمة المنطقة في لهاثها وراء البنك الدولي والمنظومة الأمريكية، في واحدة من أكبر المسرحيات هزلية عبر التاريخ، والتي لا بد أن تدرس يوماً ما بوصفها أحد الأشكال الأكثر تعقيداً للسلطة الاستعمارية، وما تنتجه من أتباع طفيليين في الدول المنهوبة...

من هو «الوسيط» الأمريكي لهذا الملف؟

لعل أشد فصول الوقاحة علنية، هو أن يكون «الوسيط» الأمريكي بين لبنان و«إسرائيل»، وهو نفسه المسؤول عن متابعة «خط الغاز العربي» من الجهة الأمريكية، أن يكون هذا «الوسيط» إسرائيلياً خدم في جيش الاحتلال!

في آب 2021، أي تزامناً مع بدء الظهور الإعلامي المكثف لقصة «خط الغاز العربي»، أعلن أنتوني بليكنين، وزير الخارجية الأمريكي، تعيين أموس هوكشتين كمستشار لأمن الطاقة، وفي إعلان تعيينه قال بليكنين:

علاقتها مع الأردن ومصر وتعيد تشكيل التحالفات التقليدية في المنطقة». وأضاف أحد أعضاء اللجنة «من خلال العمل على ضمان أمن الطاقة لحلفائنا، يمكن للولايات المتحدة الانخراط في الدبلوماسية التي تعمل على تحسين الاستقرار الإقليمي». وأضاف آخر، أنه «من خلال تمكين إسرائيل من تطوير مواردها الطبيعية، بما في ذلك احتياطات الغاز الطبيعي الكبيرة في حقول تمار وداليت وليفيثان، يمكن للولايات المتحدة تعزيز النمو الاقتصادي والمساعدة في إقامة علاقات تجارية بين إسرائيل وجيرانها، مما يعني الاستقرار في الشرق الأوسط».

تحدث هوكشتين في الجلسة وقال في البداية «سيطلب الاستكشاف والإنتاج والتصدير الناجح لموارد الغاز الطبيعي في شرق المتوسط تماماً التعاون السياسي والتكامل الاقتصادي الذي دعمته الولايات المتحدة منذ فترة طويلة في المنطقة. لا يزال هذا يمثل أولوية قصوى في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ولهذا السبب قضيت قدراً كبيراً من وقتي في تكريس هذه الفرص». وأضاف لاحقاً «لن تحل الطاقة الخلافات السياسية في المنطقة، لكنها في الواقع قد قدمت بالفعل حوافز لتسريع التوافق السياسي وتشجيع التسوية». كما تطرق في كلامه إلى إمكانية إيصال الغاز «الإسرائيلي» إلى تركيا- التي تعتمد على روسيا بالدرجة الأولى وإيران بالدرجة الثانية- لتغطية احتياجاتها من الغاز، وركز في كلامه على محاولة روسيا احتكار توريد الغاز لأوروبا وأجزاء أخرى من العالم، وخاصة المنطقة.

قراءة المستجدات ضمن الوضع الراهن
يزداد وضوح هوية مشروع «خط الغاز العربي» كمشروع غربي يوماً بعد يوم، لمواجهة الشرق وبالأخص روسيا ومساير أستانا... وفوق ذلك، بوصفه أحد المشاريع

الأمريكية لـ«دعم الاستقرار في الشرق الأوسط»، والذي يعني شيئاً واحداً في القاموس الأمريكي والصهيوني، هو ذاته الشيء الذي سبق أن تحدث عنه شيمون بيريز منذ قرابة الثلاثين عاماً في كتابه الشرق الأوسط الكبير، أي التطبيع مع الكيان بالاستناد إلى ملفات الطاقة والمياه.

ما زالت الأمور غير واضحة لواشنطن حول ترتيب المنطقة استعداداً لانسحابها، وتحاول ترك أكثر ما يمكن من الأوراق بيدها إلى أن تقرر ما الذي ستحتاجه من كل من الأطراف المعنية - هذا يفسر تأجيل إعطاء الضوء الأخضر للبدء بتنفيذ المشروع، مع إعطاء إحياءات وموافقات للتقدم جزئياً، ولكن بما لا يكفي للمضي في المشروع، بانتظار الوصول إلى «التنازلات» المطلوبة.

الاستمرار بالعمل على توسيع رقعة التطبيع في المنطقة، من خلال الاستمرار بالتضييق على دول وشعوب المنطقة، من خلال إيصالها لمرحلة عدم امتلاك أي شيء، وبمساعدة من الطفيليات التي امتهنت العلاقة مع الغرب، ولا يمكنها رؤية شيء آخر في مجمل الوضع الدولي... لتأتي لحظة «إخراج الأرانج الهزيلة من القبة» على طريقة أموس: «أفضل من لا شيء»!

الجزء المتعلق بسورية يشمل محاولة إدخال سورية في مشروع التطبيع، ومع جهود ثابتة لإعاقة أي تقدم في العملية السياسية، وبالتحديد العمل لنقل القرار 2254 من على الرف إلى الإئتلاف الكامل، ليتم محله تقديم تسوية ما، سواء تحت مسمى «الخطوة مقابل خطوة» أو أي مسمى آخر، تسوية وظيفتها تعميق تقسيم الأمر الواقع، وتعميق الدمار الشامل والفوضى في كل المنطقة، والذي يسمح بتصورات الولايات المتحدة، بتحقيق هدفين أساسيين: إمكانية انسحابها مع استمرار أداء الوظيفة التي يؤديها وجودها، أي الفوضى. بالتوازي مع تأمين قلعتها العسكرية في المنطقة، أي «إسرائيل».



نظرية قيمة قوة العمل وما غيرها هرطقة



ينشر الإعلام «اليساري» و«الاشتراكي الديمقراطي» مواداً أقل ما يقال عنها: «هرطقة علمية» يحاولون فيها تحميل فرضياتهم اللا علمية على المنهج العلمي، في محاولة لإيهام القارئ والمتابع بأن «العصر تغير» وأن هناك نظريات تناسب «الذوق المعاصر» أكثر، ولهذا يجب التوقف عن اتباعها في محاولة تفسير ما يحدث في الاقتصاد الرأسمالي. لكن الاختبار يظهر دوماً عكس ما يشتهون.

■ بول كوكشوت ترجمة: قاسيون

يقول بول كوكشوت: هل الاقتصاد المعاصر حقاً مجال للاستقصاء التجريبي، أم الأفضل أن ننظر إليه على أنه مجال للصراع الإيديولوجي؟ إنه مجال تحاول فيه الطبقات الاقتصادية المختلفة أن تدافع عن مصالحها من خلاله. هل هناك دلائل تجريبية تخطئ نظرية ماركس عن قيمة قوة العمل، أم أن الأمر مجرد مصالح سياسية؟ يمكننا أن نزع بأن التهديد السياسي الواضح للحركة الاشتراكية هو الذي حفز رفض نظرية قيمة قوة العمل، ففي حال قبولها فهذا سيعني حتماً قبول انتقال ماركس للاستغلال الرأسمالي. لن يكون من المحتمل سياسياً بالنسبة لمجموعة من الدول الرأسمالية أن تستمر جامعاتها بتدريس نظرية قيمة قوة العمل بعد أن حازت الطبقة العاملة على حق التصويت، ولهذا كان عليهم أن يخلقوا مناهج جديدة ويقدمونها للتدريس.

علم بلا موضوع

تحاول المناهج الاقتصادية «الهامشية»، التي بدأت بريادة جيفونز ومارشال في العالم الناطق بالإنكليزية، أن تبدو وكأنها مناهج علمية. كان جيفونز يستخدم بشكل مكثف حسابات التفاضل في رياضياته. لكن كان هذا النوع من العلم هو الذي يفتقد إلى الموضوع.

في العلوم التجريبية الحقيقية، مثل: الفيزياء، يعتمد استبدال نظرية بأخرى على أن تكون قادراً إما على إثبات زيادة في إمكانية التنبؤ التجريبي باستخدامها، أو على القدرة بالتنبؤ بظواهر غير ملحوظة بشكل كبير. استند استبدال نظرية الجاذبية لنيوتن بالنسبية العامة على تنبؤات جديدة صحيحة.

تنبأ أينشتاين بأن الأجسام الضخمة ستحرف مسار الفوتونات، وتم إثبات ذلك في 1919 أثناء كسوف الشمس، عندما تغير الموقع الظاهر للنجوم بالقرب من الشمس، تماماً كما تنبأ أينشتاين. بالنسبة للعلم فمثل هذه الملاحظة هي تجربة حاسمة تختبر من خلالها جوهر النظرية.

نشر جيفونز «نظرية السعر» في 1871، لكن لم يكن هناك اختبار حاسم يتمكن من التحقق من صحتها. لم تكن هناك ملاحظات تجريبية منهجية تقارن بين تنبؤات جيفونز مع ريكاردو وماركس. ولكن رغم ذلك حازت «النظرية» على القبول لأن النخب لمست قدرتها على تقليد الشكل العلمي.

نظرية السعر النيوكلاسيكية تأخذ شكلاً رياضياً، لكن الكثير من الفرضيات يتم التعبير عنها بشكل رياضي. لكن إدخال بعض المعادلات الرياضية والتعبير

عنها ليس كافياً لجعلها علمية، فعلى العلم أن يكون قابلاً للاختبار.

إن كانت النظرية تحوي صيغاً، فيجب أن تكون قابلة للقياس، أو أنها حائزة على موافقة رياضية مسبقة، مثل π أو أن تكون مشتقة من الملاحظة. مثال: سرعة الضوء القابلة للتحقق التجريبي. النظرية التي تحوي على ما يسمى بمتغيرات حرة، أي مؤشرات قياس لا يمكن تقييمها بالملاحظة، أو حتى الملاحظة غير المباشرة، غير قابلة للاختبار. نظرية السعر الهامشي غير قابلة للاختبار تماماً لهذا السبب. لنفكر بمخططات العرض والطلب الكلاسيكية التي يتم تدريسها في كليات الاقتصاد. ستكون لدينا الكمية المباعة «q» والسعر «p». سيتم تدريس تنبؤ المبيعات كدالة بين «S» و«q».

سيبدو تداخلهما وكأنه علمي ويمنح القدرة على التنبؤ، باستثناء أن المناهج التي تدرسها لا تعطينا صيغة صريحة على «q» و«S». لا يتم حتى إخبارنا بالشكل الوظيفي لكل من S وD. هل يعلان كقطع مكافئ؟ أم كقطع زائد؟ أم بشكل أسّي؟

إن قال عالم فيزياء بأن مدار النجوم حول المجرة يمكن تحديده من خلال المسارات التي تتساوى فيها وظيفتان، ثم أهمل بعد ذلك تقديم أية صيغة للوظائف، فلن يؤخذ على محل الجد. لكن بما أن نظرية السعر النيوكلاسيكية ليست علماً تجريبياً، بل فرعاً من فلسفة الأخلاق البرجوازية، فمسائل مثل الشكل الرياضي أو القابلية للتجريب يتم تجاهلها.

يدرس البروفسورات هذه النظريات للتلاميذ السذج. يتم إبهارهم بتداخل منحنيات ثابتة بصرياً. لا يكلفون أنفسهم عناء إعطاء أي صيغ صريحة للمنحنيات التي يرسمونها. لكن لنفترض أننا سنأخذهم بكلماتهم.

لنفترض بأننا سننظر إلى النص النموذجي للاقتصاد التمهيدي للولايات المتحدة، ونحاول أن نكتشف الصيغة التي يستخدمها المؤلفون من أجل منحنياتهم. سنخرج بالمعادلة التالية:

$$3\wedge dq + 2\wedge S(q)=a+bq+ cq$$

لدينا 4 مؤشرات، ويجب أن تكون جميعها مثبتة بالملاحظة، لتخلق نظرية قابلة للقياس.

يفترض بنظرية السعر أن تشرح رقمين: p وq. لكننا تضطر من أجل ذلك إلى إنشاء ثمانية قيم متغيرة مجهولة. لا تخبر المناهج التلاميذ بكيفية اشتقاق هذه المتغيرات. لنفترض بأننا سنأخذ بعض الصناعات في التصنيف الصناعي النموذجي، وأن نسأل كيف نشق دالات S وD لهذه الصناعات، لن نجد أجوبة في مناهج التدريس... لكن لماذا؟

الهراء

السبب، أن النظرية قد تم تعريفها بحيث تجعل من المستحيل بشكل منهجي وضع معايير تجريبية. يمكن فقط ملاحظة رقمين من كل صناعة—مثال: أطنان من منتجات القمح المطحون، والسعر الكلي الذي بيعت فيه. ليست هناك من وسيلة للعودة إلى المتغيرات الحرة تبعاً لأن التغير في السعر أو الكمية كما يشرح ساميولسون هو نتيجة للتغير في كل من S وD أو كليهما. لذلك من المستحيل من حيث المبدأ استخدام الملاحظات لتصحيح المتغيرات الحرة، لأن أي تغيير في السعر أو الكمية يُعزى إلى تغيير وظائف العرض أو الطلب. لدينا هنا نظرية غير قابلة للاختبار حتى في المستوى البدائي.

بينما على العكس من ذلك، يمكن لنظرية قيمة قوة العمل أن تحدد العلاقات بين الملاحظات التجريبية:

i_1 هي عدد سنوات الجهد التي بذلها الشخص—بشكل مباشر أو غير مباشر—لإنتاج مخرجات i th في صناعة في التصنيف الصناعي.

i_2 هي القيمة النقدية لمخرجات i th في التصنيف الصناعي.

تقول النظرية: إن هاتين القيمتين مرتبطتان بشكل خطي، لهذا V_1 = [M\lambda] حيث هناك فقط متغير حر واحد فقط، هو M الذي يصفه الاقتصاديون الماركسيون بالمكافئ النقدي لوقت العمل.

كل مؤشر مرتبط بما يمكن ملاحظته كما ينبغي أن تكون عليه الحال في النظرية العلمية. ولهذا يمكن التحقق منها تجريبياً، وقد تم بالفعل التحقق منها تجريبياً. هناك العديد من الدراسات التي أجراها الاقتصاديون الماركسيون للتحقق من ذلك. لناخذ مثلاً واحداً فقط: وجد كوتريل وكوكشوت أنه ضمن 49 صناعة أمريكية في التصنيف الصناعي النموذجي، الارتباط بين λ و V هو 98,3%. هذا ترابط قوي بكل تأكيد، فهو يعني بأن محتوى العمل في الناتج الصناعي يفسر أكثر من 98% من التباين في القيم النقدية لتلك الصناعات. يتطلب العلم نتائج قابلة للتكرار. نظرية قيمة قوة العمل قادرة على منحنا هذه النتائج. هناك ارتباطات شبيهة تم الحصول عليها في دراسات في ألمانيا والسويد و12 اقتصاداً رأسالياً آخر.

لهذا نعلم أنه وفقاً لمعايير الصرامة المعتمدة في العلوم، فأعمال جيفونز ومارشال وساميولسون... إلخ هي عبارة عن تنجيم، والذين لا يزالون حتى اليوم يأخذون بهذا التنجيم لا يمكن أن نأخذهم على محمل الجد.

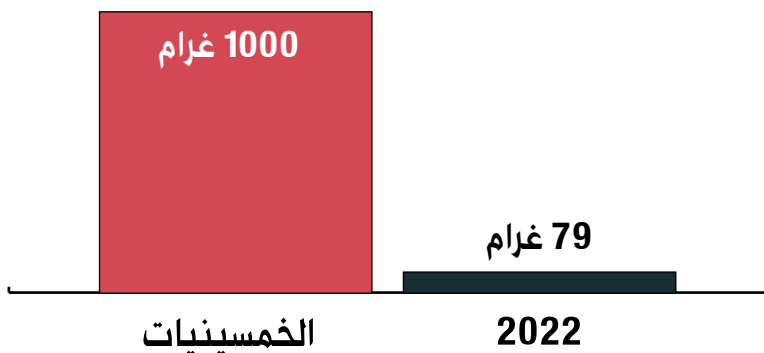
■ بتصرف عن:

Jacobinism and the labour theory of value

أجور السوريين في الخمسينيات:



عدد غرامات لحم الغنم التي يشتريها الحد الأدنى للأجور في سورية يومياً



المعتمدة على ما أقره مؤتمر «الإبداع والاعتماد على الذات» للاتحاد العام لنقابات العمال في عام 1987، حين حدد حاجة الفرد اليومية بحوالي 2,400 حبة من المصادر الغذائية المتنوعة، وفق توزيعه يومية مدروسة على الشكل التالي: «500 غرام خبز، 50 غرام بيض، 25 غرام جبن، 75 غرام لحوم، 250 غرام خضار، 200 غرام فواكه، 112 غرام حلويات، 70 غرام أرز».

ووفقاً لآخر حساب أجرته جريدة قاسيون لتكاليف غذاء الأسرة بناءً على التوزيع المذكورة آنفاً، فإن تكاليف الغذاء الضروري لأسرة سورية من 5 أفراد بلغ 34,601 ليرة سورية يومياً، أي ما يقارب 9 دولارات

غنم يومياً. أي أن عدد غرامات لحم الغنم التي يستطيع الحد الأدنى للأجر شراءها قد تراجع خلال ما يقارب سبعين عاماً بحوالي -92,1% وهي نسبة كارثية بجميع المعايير تعكس جانباً من الضربات التي تلقاها الأجر السوري.

هل مقياس الخمسينيات موضوعي؟
قد ينظر البعض إلى مقياس الخمسينيات للحد الأدنى للأجور بوصفه مقياساً قديماً لا يمكن البناء عليه. لكن المفارقة تكمن في درجة التقارب - التي تصل إلى حد التطابق - بين هذا المقياس والحد الأدنى لتكاليف غذاء الأسرة السورية اليوم، وتحديد طريقة حساب تكاليف الغذاء

الحد الأدنى للأجور في سورية تراجع من حيث قيمته الفعلية بنسبة 80,9% وسطياً خلال ثمانين سنوات

تعتبر مسألة الأجور في سورية ومدى كفايتها وتغطيتها لتكاليف الحياة الضرورية الشغل الشاغل لأصحاب الأجر الذين يرزحون تحت وطأة اختلال مجحف في توزيع الثروة لمصلحة أصحاب الربح الكبير، حيتان الفساد القادرين على ابتلاع ما يزيد عن 80% من الثروة السورية.

مقياس الخمسينيات: 1 كيلو غرام لحم غنم يومياً

قبل أن يكون هنالك مكتب مركزي للإحصاء في سورية، كان الحد الأدنى للأجور العمال السوريين في خمسينيات القرن الماضي محدداً بحيث يكون قادراً على شراء ما يزيد قليلاً عن 30 كيلو غرام لحم غنم شهرياً، أي أن الحد الأدنى للأجر اليومي للعامل السوري آنذاك كان يستطيع شراء 1 كيلو غرام من لحم غنم يومياً. اليوم، وبعد مرور حوالي سبعة عقود، يحصل العامل السوري على حد أدنى للأجر يبلغ 92,970 ليرة سورية شهرياً، أي أن يومية هذا العامل تقل عن 3000 ليرة، وعلى اعتبار أن ثمن كيلو لحم الغنم (وسطياً بين سعره لدى صالات المؤسسة السورية للتجارة وسعره في السوق) هو 40 ألف ليرة سورية، فإن الحد الأدنى للأجور اليوم لا يستطيع أن يشتري سوى كمية تقل عن 79 غرام لحم

قاسيون

في الجدل الدائر حول مسألة الأجور في البلاد، ثمة الكثير ممن يميلون على نحو مفهوم إلى اعتبار هذه القضية واحدة من المشاكل المزمنة في سورية، وهو أمر حق، فالعدالة التامة في توزيع الثروة الوطنية هي أمر لم تشهده البلاد مطلقاً في التاريخ الحديث، والخلل في توزيع هذه الثروة بين أصحاب الأجور وأصحاب الأرباح هو مسألة مستمرة وقديمة. ولكن ما يغيب في هذا النقاش غالباً هو التحديد الدقيق لمقدار النقلة الكارثية التي شهدتها الأجور السورية على مدار العقود السابقة، وهو أمر يقودنا في هذا المقال إلى طرح السؤال التالي: ماذا لو كان الحد الأدنى للأجور في البلاد اليوم مكافئاً لقيمة الحد الأدنى للأجور الذي كان موجوداً في خمسينيات القرن الماضي؟

13 ضعف أجورهم ضي 2022

30 كيلو

كان الحد الأدنى لأجور العمال السوريين في خمسينيات القرن الماضي محددا بحيث يكون قادرا على شراء ما يزيد قليلاً عن 30 كيلو غرام لحم غنم شهرياً

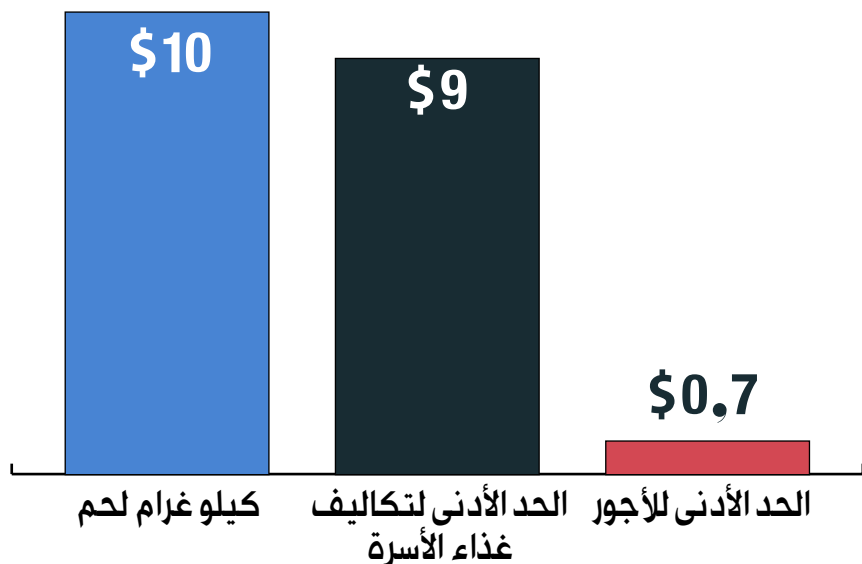
79 غرام

الحد الأدنى لأجور العاملين في سورية عام 2022 لا يستطيع أن يشتري سوى كمية تقل عن 79 غرام لحم غنم يومياً

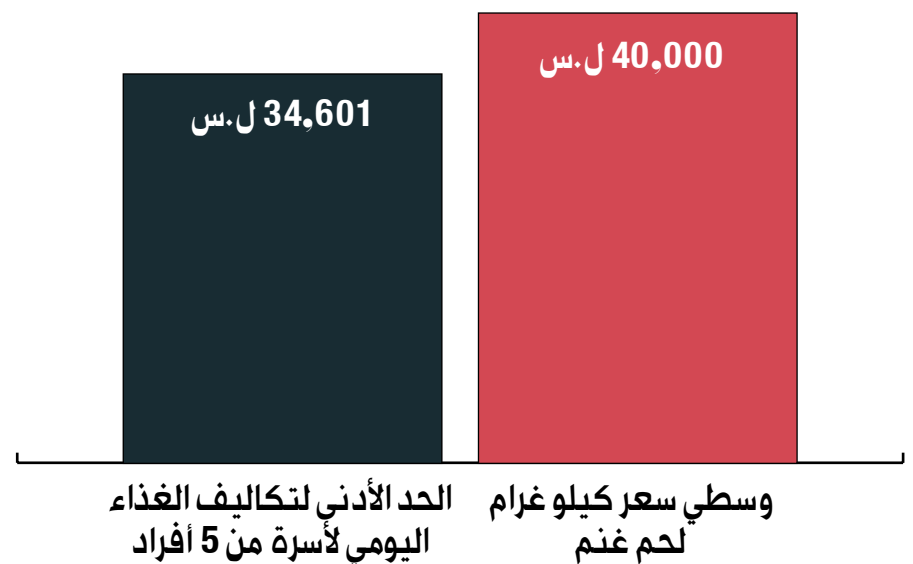
13 x

الحد الأدنى للأجر يجب أن يتضاعف حوالي 13 مرة، هذا إذا افترضنا ثبات الحاجات الضرورية بين الخمسينيات واليوم

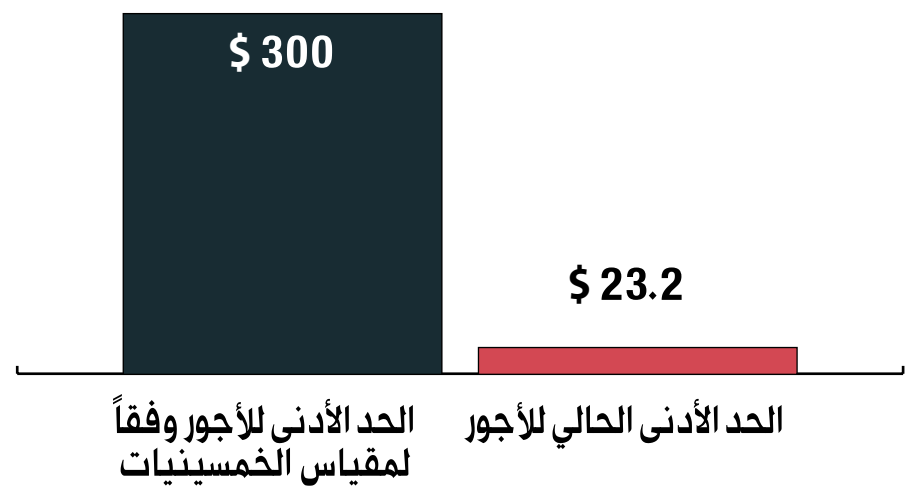
الحد الأدنى للأجور مقابل الحد الأدنى لتكاليف الغذاء اليومية للأسرة، وسعر كيلو غرام لحم غنم «دولار أمريكي»



تكاليف الغذاء الضروري لأسرة من 5 أفراد مقابل وسطي سعر كيلو غرام لحم الغنم «ليرة سورية»



الحد الأدنى الحالي للأجور شهرياً، مقابل الحد الأدنى للأجور وفقاً لمقياس الخمسينيات «دولار أمريكي»



الحاجات الضرورية بين الخمسينيات واليوم. لكن وبالنظر إلى تضخم الحاجات الأخرى غير الغذائية، من مسكن ولباس ومواصلات وتعليم وصحة واتصالات، فإنه من المنطقي أن يتم اعتبار ثمن 1 كيلو غرام لحم غنم معادلاً لتكاليف الغذاء اليومية الضرورية، وبالتالي اعتماد نفس الطريقة التي يحسب على أساسها الحد الأدنى لتكاليف المعيشة، أي باعتبار الـ 1,200,000 ليرة هي تكاليف الحد الأدنى للغذاء التي تمثل 60% من الحد الأدنى لتكاليف المعيشة، وبإضافة 40% للحاجات الأخرى أي 800,000 ليرة، فإن الحد الأدنى للأجور يجب أن يلامس المليوني ليرة سورية، وهذا أيضاً قريب جداً من حساب وسطي تكاليف المعيشة وفقاً لمؤشر قاسيون عن شهر آذار الماضي.

أمريكية أو حوالي 0.16 غرام ذهب، وكذلك فإن وسطي سعر 1 كيلو غنم في السوق السورية هو 40 ألف ليرة، أي ما يقارب 10 دولارات أمريكية، أو 0.19 غرام ذهب، ما يثبت أن مقياس الخمسينيات رغم قدمه لا يزال يعكس الحاجة الغذائية للأسرة السورية بشكل قريب جداً.

كم يجب أن يرتفع الأجر؟

وفقاً لما سبق، لو أراد العامل في البلاد اليوم الحصول على حد أدنى للأجور مكافئ للحد الأدنى الذي كان يتقاضاه في خمسينيات القرن الماضي، فإنه يجب أن يتقاضى ما يقارب 300 دولار أمريكي، أي حوالي 1,200,000 ليرة سورية شهرياً، ما يعني أن الحد الأدنى للأجر يجب أن يتضاعف حوالي 13 مرة، هذا إذا افترضنا ثبات

أمراض قديمة ومنسية



تم الإعلان عن ظهور إصابات بمرض «الدفتيريا» في منطقة الزبداني مطلع الأسبوع الماضي، وهو يعتبر من الأمراض المعدية المنسية التي لم يتم تسجيل إصابات بها خلال العقود الماضية في سورية.

■ مراسل قاسيون

فقد نقلت صحيفة البعث بتاريخ 2022/6/19 أن رئيس منطقة الزبداني الصحية كشف عن «ظهور إصابات بمرض الدفتيريا، وذلك من خلال التحاليل المخبرية التي أثبتت وجود إصابات في المدينة».

وبحسب رئيس منطقة الزبداني الصحية: «بلغ عدد الحالات 3، وهناك 4 حالات مشتبه بها».

دور وزاري تأخر الإعلان عنه

بتاريخ 2022/6/21 وتحت عنوان «بيان استجابة» على الصفحة الرسمية لوزارة الصحة ورد التالي: «في إطار العمل المستمر لفرق التقصي الوبائي التابعة لوزارة الصحة، تم في تاريخ 7 حزيران إبلاغ مديرية الرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة عن أعراض حالة مشتبهة بمرض الدفتيريا «الخناق» لشاب يبلغ من العمر 27 سنة وذلك في منطقة الزبداني - ريف دمشق».

وبحسب البيان، فقد تمت الاستجابة اللحظية كما يلي: «تم أخذ عينة مخبرية من الشاب ومخاطبته، وأرسلت إلى مخبر متخصص ومعتمد من منظمة الصحة العالمية في إقليم شرق المتوسط - تم تعزيز عمل فرق الترصد الصحية بالمنطقة ومحيطها - وتنفيذ حملة لقاح محلية كاستجابة وقائية بإعطاء اللقاح الخماسي للأطفال دون الـ 5 سنوات، واللقاح الثنائي الطفلي حتى 7 سنوات، واللقاح الثنائي الكهلي لأكثر من 7 سنوات، وخاصة لمن تجاوزت الجرعة السابقة عنده أكثر من 5 سنوات، وذلك في كامل منطقة الزبداني، مع التنويه أن حملات اللقاح مستمرة في المناطق المحيطة لرفع نسبة الممنعين من المرض».

وبحسب البيان أيضاً: «اليوم، بتاريخ 21

حزيران صدرت نتيجة الشاب، وكانت «دفتيريا غير مذيقة» أي إصابة غير شديدة لا تتسبب بحدوث وباء، وحسب التعريف القياسي للدفتيريا من منظمة الصحة العالمية هي «حالة مستعجلة». مع العلم أنه من الممكن تواجدها في أي مجتمع إلا أن اللقاح يمنع سرايتها. بتاريخ 19 حزيران تم الإبلاغ عن حالتين مشتبهتين أيضاً في الزبداني، فتم أخذ العينات اللازمة وأرسلت للمخبر المعني في اليوم ذاته، ولم تصدر النتيجة حتى الآن.. وسيتم الإعلان عن النتيجة فور صدورهما - تماثلت حالة الشاب للشفاء بعد الخضوع للعلاج دون حدوث اختلاطات».

معلومات إضافية هامة

بحسب بيان وزارة الصحة: «الدفتيريا مرض ناجم عن إصابة بكتيرية تكون أعراضه متفاوتة، ومن الممكن أن تشمل «التهاب في البلعوم - غشاء رمادي يتشكل بفعل الديدان في البلعوم - تعب - صعوبة في التنفس - حمى - تضخم في العقد اللمفاوية». وينتقل مرض الخناق عن طريق السعال والعطاس والمخالطة للصيفة، وتكمن سبل الوقاية بالالتزام بأساسيات الصحة العامة، مثل: غسل اليدين، إضافة إلى العطاس والسعال بمنديل، وتجنب ملامسة العينين والأنف والفم، وتجنب الأماكن المغلقة المزدحمة، وعدم لمس الأسطح الملوثة. وتعد الطريقة الأكثر فعالية عالمياً لمنع الإصابة بالدفتيريا هي الحفاظ على مستوى عال من التمنيع باللقاح في المجتمع، والجدير بالذكر، أن اللقاح ضد الدفتيريا موجود في برنامج اللقاح الوطني في سورية للأطفال دون الخمس سنوات، وفي السن المدرسي، وللشابات في سن الإنجاب مع لقاح الكزاز، وهو السبب الذي أدى لاختفاء المرض منذ إدخال لقاح الدفتيريا

في برنامج التلقيح الوطني عام 1987. وهنا تؤكد وزارة الصحة للأهالي أهمية الالتزام بجدول لقاحات أطفالهم لحمايتهم من جميع أمراض الطفولة الخطرة».

الأسباب المغيبة

بيان وزارة الصحة لم يعرج عن أسباب ظهور المرض مجدداً، لكن رئيس منطقة الزبداني الصحية اعتبر أنه: «نتيجة التراكمات، والأوضاع البيئية، وانتشار البكتيريا والجراثيم الهوائية في المنطقة، زمن الحرب، أدى ذلك إلى ظهور هذه الحالات».

ولعل الأمر أعقد من ذلك بكثير، فبالإضافة إلى الأسباب الهامة التي ذكرها رئيس منطقة الزبداني الصحية، فإن غالبية الأمراض مرتبطة بداية بتردي الواقع المعيشي، وسوء ونقص الوارد الغذائي، وبالتالي، بتراجع وضعف المناعة المكتسبة، بالتوازي مع واقع تراجع القطاع الصحي عمومًا، بما في ذلك ربما التقصير في تغطية اللقاحات لجميع المستهدفين، أو الإهمال في ذلك، وبحال كان المرض خطيراً ومعدياً فإن النتائج تكون أكثر كارثية وسوءاً طبعاً.

فغياب الأسباب عن بيان وزارة الصحة لا يعفيها كما لا يعفي الحكومة عن مسؤولياتها تجاه معالجتها.

منظمة الصحة العالمية تتجاهل

الملفت في الأمر، هو غياب كل ما سبق عن صفحة منظمة الصحة العالمية في إقليم شرق المتوسط الرسمية، علماً أن أحد مخابرها المعتمدة هو من استلم العينة المخبرية، وأصدر النتيجة للشباب الأول بأنه مصاب بـ «دفتيريا غير مذيقة»، وهو من استلم عينات الحالتين المشتبهتين كذلك الأمر، بحسب بيان وزارة الصحة!

مع العلم أن ما يرد على صفحة المنظمة من معلومات في بعض الأحيان أقل أهمية بكثير من رصد حالات لمرض قديم ومنسي في قطاعها الجغرافي المسؤولة عنه كتغطية صحية، والمتابع من قبلها!

فهل سبب تجاهل المعلومة عن صفحة المنظمة الدولية كون الإصابة غير شديدة ولا تتسبب بحدوث وباء؟ أم إنها تنتظر حدوث الوباء وتفشيه للتباكي والاستثمار بكارثتنا لاحقاً؟!

معلومات عن المرض في بلدان أخرى

أعلنت منظمة الصحة العالمية في 4 كانون الثاني 2018 إصابة 471 شخصاً في اليمن بدءاً من الدفتيريا، منذ بدء ظهور المرض في منتصف آب 2017.

وبعد تفشيه عام 2017 كان ممثل المنظمة في اليمن نيفيو زاغاريلا قد قال في بيان مقتضب بتاريخ 29-11-2017 عن تفشي الدفتيريا في اليمن: إنه «وباء قديم تفشى مجدداً خلال الأسابيع الأخيرة في اليمن»، وأضاف «إنه لمن الصادم أن يموت الأطفال في عام 2017 بمرض قديم يمكن تجنبه باللقاحات ويسهل علاجه».

وقال تقرير نشرته وكالة رويترز يوم 29 كانون الأول 2017، إن «الأطباء في جميع أنحاء البلاد سجلوا على مدى الشهور الأربعة الماضية ما لا يقل عن 380 حالة دفتيريا، الذي كان آخر انتشار له في اليمن عام 1992».

وترامن تفشي الدفتيريا مع انتشار المجاعة في البلاد، ومتزامناً مع أسوأ حالات تفشي الكوليرا المسجلة.

كذلك تذكر مفوضية شؤون اللاجئين الأممية عام 2017 بأن الدفتيريا أيضاً كانت من بين الأمراض التي تفتشت في مخيمات لاجئي الروهينغا المكتظة في جنوب شرق بنغلاديش، حيث يعيش اللاجئون في أكواخ من الخيزران القريبة من بعضها البعض.

ما سبق أعلاه، هو تغطية منظمة الصحة العالمية لما بعد انتشار المرض القديم والمنسي، وتفشيه في بلدان ومناطق تتشابه بعض ظروفها مع ظروفنا، وخاصة الحرب، وسوء الوضع المعيشي والغذائي والصحي، وهو قد يتوافق مع تجاهلها الحالي لما تم رصده من حالات مرضية محدودة محلياً، بانتظار التفشي.. ربما!

تظهر مجدداً



وبولتافا».

وفي مؤشرات على أمراض أخرى في المنطقة من بين التي يمكن أن يعمل عليها كأسلحة بيولوجية، تواردت أنباء في شهر أيار الماضي من العراق عن تفشي الحمى النزفية التي حصدت أرواح 8 وأصاب 40 شخصاً، وفق وزارة الصحة العراقية، التي قالت: إنها تكافح الحشرة الناقلة والمسالك. ويجدر بالذكر، بأن أمراض الحمى النزفية عادت إلى الواجهة الإعلامية مؤخراً أيضاً بعد ما كشفت وزارة الدفاع الروسية عن برامج أسلحة بيولوجية تتهم واشنطن بتطويرها داخل مختبرات في أوكرانيا، وكانت ما تعرف «بحمى القرم- الكونغو النزفية» أحد الأمراض التي تحدثت الدفاع الروسية عن أن البرامج البيولوجية العسكرية الأمريكية تعمل عليها.

إن ما ذكر أعلاه بلا أدنى شك، ليس للتهويل والمبالغة، كما ليس للتغطية على تقصير الحكومة ووزارة الصحة وتهربهما من مسؤولياتهما، وخاصة بما يتعلق بالجانب الاقتصادي المعيشي والصحي، بقدر ما هو لمزيد من التنبه والحذر وتحمل المسؤولية من قبلهما بشكل جدي.

فنحن لسنا بعيدين في ظل أنماط الحرب المتبعة تجاهنا من أي نمط آخر من الحروب، بما في ذلك الحروب البيولوجية، وخاصة عبر بوابات الكثير من المناطق الحدودية، المفتوحة وغير المراقبة.

حقائق بعيداً عن المبالغة والتهويل

يجدر القول: إن الدفتيريا الخناقية من الجراثيم المشتبهة بالعمل عليها كسلاح بيولوجي مؤخراً، كما تظهر إحدى المعلومات التي وردت في بيان 7 آذار 2022 الصادر عن رئيس قوات الحماية النووية والبيولوجية والكيميائية التابعة للقوات المسلحة للاتحاد الروسي للفتنات جنرال إيغور كيريلوف: «تم تكثيف نشاط المختبرات البيولوجية، وفقاً لبياناتنا، منذ عام 2014، وأدى ما يسمى ببرنامج «إصلاح» نظام الرعاية الصحية الأوكراني الذي تنفذه الولايات المتحدة إلى زيادة لا يمكن السيطرة عليها في المواد الخطرة والممرضة، وبالتالي لوحظت زيادة في حالات الإصابة بالحصبة الألمانية والدفتيريا والسر في أوكرانيا. زاد معدل الإصابة بالحصبة أكثر من 100 مرة. وأعلنت منظمة الصحة العالمية أن أوكرانيا دولة ذات مخاطر عالية لانتشار مرض شلل الأطفال».

ويرد في البيان نفسه يومذاك، أن مختبر لفوف البيولوجي في أوكرانيا من بين المختبرات التي قامت السلطات الأوكرانية بعمليات إخلاء وتدمير طارئ لمحتوياتها المتعلقة بالاختبارات البيولوجية، وأنه «تم العمل على مسببات أمراض الطاعون والجمرة الخبيثة وداء الحمى المالطية في مختبر لفوف البيولوجي، ومسببات الأمراض، مثل: الدفتيريا وداء السلمونيلا والدوسنتاريا في مختبرات في خاركوف

تربية حلب.. نمط جديد من العقوبات

أشرنا في مادة سابقة إلى المشكلة القائمة في امتحانات الشهادات، وخاصة قلة عدد المراقبين والمصححين، والتي تعود أسبابها إلى سياسات الحكومة والوزارة التي تحرم المعلمين من أدنى حقوقهم كي يتمكنوا من القيام بواجباتهم دون أية عوائق.

■ عمار سليم

والواقع أن الوزارة والحكومة هي التي أوصلت بعض المعلمين إلى مرحلة التخلف عن مهام المراقبة والتصحيح الملقى على كاهلهم، وهي أيضاً التي دفعت إلى هروب الخريجين من هذه الوظيفة الهامة في البلاد، أي التعليم، لما يعانونه من انتهاك لحقوقهم وكراماتهم، وبعد ذلك كله تُفرض عليهم وبحقهم أشد العقوبات، ولكن هذه المرة تنتهج عقوبات من نمط آخر، ربما خارجاً عن القوانين المنصوص عليها.

فقد ورد خبر عن مديرية تربية حلب، تم تداوله عبر بعض الصفحات والمواقع الرسمية، وهو أنه: «أقرّت المديرية عدم الموافقة على دراسة طلبات النقل المقدمة من قبل المدرسين العاملين والمتخلفين عن الأعمال الامتحانية واعتبار طلباتهم ملغاة، وذلك بناءً على مقتضيات المصلحة العامة والحاجة الملحة التي تقتضيها طبيعة الأعمال الامتحانية، إضافة إلى حرمان كل معلم يقوم بتدريس الشهادات الثانوية والتعليم الأساسي في مدرسة ما، ولم يلتحق بمراكز التصحيح من استلام هذه الصفوف في أعوام قادمة».

ارتجال باسم المصلحة العامة

هذا الخبر بمضمونه يعطينا صورة واضحة عن تخطيط الوزارة ومديرياتها أمام مثل هذه



المشكلات، حتى لو اضطروا إلى ارتجال عقوبات عشوائية لا تمت إلى المصلحة العامة بصلة، وربما فيها تجاوز للصلاحيات وللقانون على حساب المعلمين!

وهذه ليست المرة الأولى التي يتجاوز المديرون فيها صلاحياتهم، فقد سبق وأشرنا إلى تربية دمشق منذ أشهر مضت حيث تم تخصيص إحدى المدارس ببعض قاعاتها وصفوفها لسكن المعلمات من خارج المحافظة!

تجاوز

ما جرى في تربية حلب بحسب مضمون القرار أعلاه هو بعض تجاوز للصلاحيات والقانون، فكما هو معلوم لدى الجميع أن جميع العقوبات الواردة في قانون العاملين يقرها مجلس الوزراء والوزير المختص، ومنها التنبيه والإنذار وإيقاف الترفيع وتجميده والنقل والحسم من الأجر... الخ. وربما يتم ذلك تفويضاً للجهات الإدارية الأدنى وفقاً لشروط وصلاحيات معينة! فكما نرى في هذا القرار أنه تم إقرار عدم الموافقة على طلبات النقل للمدرسين، واعتبارها عقوبة بسبب تخلفهم عن عمليات المراقبة والتصحيح، ومنع من تخلفوا من تدريس الشهادات!

مع أنه لا يوجد مثل هذه العقوبات في قانون العاملين، وإن تم اللجوء إلى المعاقبة بعدم النقل فهي ربما يجب أن تكون من اختصاص الوزير، وحسب مقتضيات المصلحة العامة. أما بالنسبة لتدريس الشهادات فهي لا تعدّ درجة وظيفية حتى يتم المنع منها، فهذا يقرره موجه الاختصاص ومدراء المدارس حسب كفاءة المعلم وخبرته.

كفيع يتم منع أولئك الأكفأ من تدريس الشهادات بناءً على مخالفة لا تمت إلى الأداء

التعليمي بصله؟!

وأي المصلحة العامة في ذلك؟!

عقوبات بلا جدوى

رغم استياء شريحة المدرسين من هذا القرار، ليس في محافظة حلب وحدها بل في أغلب المحافظات كونها تمس شريحة ذات هموم ومطالب ومعاناة واحدة، ولأنها قد تحدث وتعمم في أية مديرية أخرى، إلا أن مثل هذه القرارات والعقوبات لن تحدث أي تغيير يذكر، ولن تستطيع الضغط على المعلمين المتخلفين عن هذا الواجب، بما في ذلك حتى العقوبات التي أدرجت في قانون العاملين، لأنها بكل بساطة ووضوح لن تكون أشد وطأة من جهد عملية المراقبة والتصحيح، ومن التكاليف المدفوعة من جيب المعلم وجهده ووقته وبلا أجر، فكيف بمثل هذه العقوبات الارتجالية، كمنع النقل والحرمان من تدريس طلاب الشهادات!

وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على عجز

الوزارة ومديرياتها عن حل المشكلة بشكل منطقي وواقعي وعملي، وبما يحقق فعلاً المصلحة العامة، وبالحل الأدنى من خلال منح هؤلاء الأجور المكافئة، وتأمين تنقلهم إلى أماكن عملهم، وهذا مالم يحدث ولن يحدث في ظل هذه الآليات والسياسات الهادمة لأهم البنى والمؤسسات الفاعلة في بناء المجتمع والإنسان.

الفوضى والتراجع المستمر

إن ما جرى في مديرية تربية حلب من إقرار لمثل هذه العقوبات، وما شابهها في مديريات المحافظات الأخرى، ما هو إلا صورة من صور الفوضى والتخبط الحكومي، وتكريس العجز عن حل المشكلات، صغیرها وكبیرها، حلاً جذرياً، بل وتكريس اليأس من ذلك أيضاً، وكل ذلك مع غيره الكثير ما هو إلا صور متفرقة لكنها غير معزولة من صور تردي وتراجع وانهايار قطاع التعليم في سورية. فإلى أين المسير، وما هو المصير؟!

التضخم الأمريكي نتاج الديناميكية



ظهر عامل رئيس مع انتهاء الربع الثالث من عام 2021: التلاعب في الأسعار على نطاق واسع من قبل الشركات الاحتكارية الأمريكية التي تملك قوة سوقية مركزة مكنتها من رفع الأسعار بشكل كبير.

مع ارتفاع التضخم وبدء الناس بالدراية به، تلاعبت الشركات ذات القوة الاحتكارية «حيث تنتج أربع أو خمس شركات أو أقل 80% من المنتج أو الخدمة الموجودة في الاقتصاد» واستفادت من التسويق الإعلامي لكلمة التضخم من أجل رفع أسعارها، حتى تلك التي لم تواجه صناعاتها مشكلات في سلاسل التوريد.

خير مثال على هذه القوى الاحتكارية هي شركات النفط الأمريكية التي لم يكن لديها مشكلات توريد على الإطلاق في ذلك الوقت، وهي لا تعاني منه إلى اليوم. كانت كيانات النفط الأمريكية قادرة في ذلك الوقت، كما هي قادرة اليوم، على زيادة إنتاجها من النفط في الولايات المتحدة «أي العرض» بما لا يقل عن مليوني برميل إضافي يومياً. لكنهم اختاروا بدلاً من ذلك ترك هذا النفط في الأرض، وليس توسيع الإنتاج في مصافي التكرير الأمريكية، كما رفضت الشركات إعادة فتح العديد من آبار الحفر التي أغلقوها خلال أسوأ موجات الوباء في 2020-2021.

في آذار 2021 كانت شركات النفط الأمريكية في الأشهر التي سبقت عمليات إغلاق كوفيد تنتج أكثر من 13 مليون برميل يومياً. ثم بحلول خريف 2021 كانوا بالكاد ينتجون 11 مليون برميل «ولا يزالون حتى يومنا هذا». بالرغم من ذلك فقد رفعت شركات النفط أسعارها بشكل أسرع من أية صناعة أخرى. بحلول الربع الرابع من عام 2021، ارتفعت أسعار الطاقة بمعدل سنوي قدره 34.2% وفقاً لحسابات الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة.

مشابهة: كان هناك نقص في النقل والعمال التقليديين. ليس فقط عمال الموانئ، بل أيضاً أصحاب الشاحنات المستقلين، وكذلك الحال في مستودعات التخزين الكبرى والمخازن الإقليمية التي يتم شحن البضائع منها إلى مخازن ومتاجر الشركات. كان هناك أيضاً مشكلة نقص عمالة مشابهة- رغم أنها أقل- في قطاع النقل بالسكك الحديدية. بكلمات موجزة: لا تزال سلسلة التوريد الداخلية في الولايات المتحدة معطلة، إلى جانب مشكلات سلاسل التوريد العالمية.

كان يفترض بحزم التحفيز المالي لعامي 2020 و2021 أن تتجنب مشكلات سلاسل التوريد المحلية، حيث حصلت الأعمال الأمريكية على 625 مليار دولار كمنح وقروض ميسرة تحولت إلى منح لتبقي على عمالها خلال أزمة كوفيد. كامل المبالغ كانت مخصصة لتفققها الشركات على دعم أجور الموظفين، بينما غطت برامج دعم أخرى المصاريف المباشرة للأعمال مثل تكاليف المرافق والقروض والفوائد... إلخ. لكن وكما تريثا البيانات، لم يحصل ما تم التخطيط له. لم يتم فرض آلية لضمان كيفية إنفاق الـ 625 مليار دولار. معظم الأعمال التي تلقت المنح تخلصت من عمالها بكل حال. ولهذا وعندما حاول الاقتصاد الأمريكي أن يفتح من جديد، لم تتمكن الأعمال من استعادة عمالها بالسرعة الكافية. كانت النتيجة لذلك مشكلات التوريد المحلية.

الاحتكارات ورفع الأسعار

ليس للتضخم علاقة بالطلب. ثلاثة أرباع ارتفاع الأسعار كانت لها صلة بمشكلات التوريد. وحتى الطلب الذي تزايد كان مرتبطاً بإعادة فتح الاقتصاد وليس بحزم الدعم التي كانت قد تلاشت بحلول أيلول 2021. علاوة على ذلك كان هناك تطور هام آخر

**مع ارتفاع التضخم
وبدء الناس
بالدراية به تلاعبت
الشركات ذات
القوة الاحتكارية
واستفادت من
التسويق الإعلامي
لكلمة التضخم من
أجل رفع أسعارها
حتى تلك التي لم
تواجه صناعاتها
مشكلات في
سلاسل التوريد**

على مدى الشهور السبعة الماضية كان التركيز في وسائل الإعلام ولدى الاقتصاديين الأمريكيين على التضخم. لكن في الأسابيع الأخيرة صا صانعو السياسة الأمريكيون على حقيقة أن التضخم مزمن وثابت ويشكل تهديداً متزايداً على مستقبل الاقتصاد الأمريكي. تم الوصول إلى «عتبة الوعي» الكمية الأسبوع الماضي عندما قام البنك المركزي الأمريكي: الفدرالي الاحتياطي، بتسريع وتيرة رفع المعدلات بمقدار 75 نقطة أساسية، وذلك بزعم السيطرة على معدل ارتفاع الأسعار.

■ جاك رازموس
ترجمة: اوديت الحسين

أسباب التضخم

يزعم السياسيون المحافظون وأصحاب المصالح الاقتصادية وأجندتهم من الإعلام الشركات بأن دعم الدخل ضمن برنامج ARP الذي أقره الكونغرس في آذار 2021 والبرامج التي سبقتها هي المسؤولة عن فائض الطلب في منتصف 2021، وبالتالي المسؤولة عن التضخم الذي جاء بعد أيلول العام الماضي. لكن حتى بيانات الحكومة الأمريكية تناقض هذا.

لم يسمح ARP إلا بمبلغ 800 مليار دولار للإنفاق على كامل الشهور الـ 12 التالية. لم يجاوز المبلغ المنفق الذي دخل الاقتصاد في الربع الثالث من العام الماضي، وهو الربع الذي شهد تطبيق إنفاق البرنامج حيث بدأت الأسعار بالارتفاع في حوالي آب، أكثر من 200 مليار دولار. فقد تم توزيع الجزء الأكبر من دعم الدخل وتم إنفاقها في الربع الثاني من العام الماضي. ما بقي في الربع الثالث من بقية الدعومات لا يجاوز 200 مليار، وحتى هذه لم تتفق جميعها في ذلك الربع، ويقدر بأن ما تم إنفاقه هو 150 مليار. لكن علاوة على أن مبلغ 150 مليار هو تقدير مرتفع بالفعل لقطع المساعدات بشكل كبير في أيلول، فبالمقارنة بين هذا المبلغ والناتج المحلي الإجمالي في ذلك الربع الذي تخطى

5 تريليونات دولار، ندرك بأنه من غير الممكن أن تؤدي مبالغ الدعم إلى تسريع السعر. باختصار: قد يكون الطلب الزائد ساهم بشكل جزئي في ارتفاع الأسعار في الربعين الثاني والثالث من العام الماضي. لكن هل يعقل أن تفسر حزمة مساعدة أنفق منها ما بين 100 و150 ملياراً في الربع الثالث وفُرح العمال بالعودة إلى أعمالهم أنها تضخم؟ البيانات لا تؤيد وجهة النظر القائلة بأن الطلب والإنفاق الحكومي هما المسؤولان عن ارتفاع الأسعار. ربما التفسير الأفضل لارتفاع الأسعار في أواخر صيف العام الماضي هو الاختناقات في سلاسل التوريد العالمية، وتحديدًا التي تضمنت البضائع المستوردة من آسيا وتحديداً من الصين. في آب-أيلول كانت أسعار البضائع هي التي تدفع التضخم. كان الإنفاق الاستهلاكي على الخدمات يعود لتوّه. كانت هناك مشكلة في سلاسل التوريد وهي أن الشركات في جميع أنحاء العالم قد أغلقت عملياتها خلال أسوأ مراحل كوفيد، ما دفع العمال والموردين إلى تركها. عندما بدأ الاقتصاد في الانفتاح من جديد في صيف 2021، لم يكن هناك الكثير من الموردين والعمال المتاحين. كان ذلك واضحاً بشكل فاقع في شركات الشحن وحاوليات النقل العالمية. لم يكن هناك ما يكفي من السفن المتاحة لنقل البضائع من آسيا إلى أمريكا الشمالية. علاوة على ذلك فالساحل الغربي للولايات المتحدة كان يعاني من مشكلة

الرأسمالية مستمرة العواقب

العليا من القوى العاملة، وهي التي تحوي المحترفين ذوي المهارات الذين يتنقلون بين الوظائف على أمل تحقيق مكاسب في الدخل بنسبة وسطية 18%. بينما سترتفع في هذه الأثناء أجور عمال الخدمات منخفضي المهارات أيضاً، حيث رفض الكثيرون العودة إلى العمل بالحد الأدنى للأجور في الولايات المتحدة عند 7,25 دولارات للساعة، وهو الحد الذي لم يتغير منذ عام 2009. سيكون على الشركات الخدمية أن تعرض المزيد، لكن الشريحة المتوسطة في القوى العاملة الأمريكية لن يحقق مكاسب في الأجور يمكن أخذها بالاعتبار. بأية حال، الشركات التي لم تمر بالفعل ارتفاع التكاليف إلى المستهلكين، ستقوم بذلك وستزيد الضغط التضخمي.

كساد بقرار مسبق

البنك الفدرالي الاحتياطي نفسه هو الذي قرر الكساد، وهو بذلك يطبق نموذج سياسة اتبعها من قبل.

يبدو أصل الكساد القادم مشابهاً إلى حد كبير لكساد 1981-1982. في ذلك الوقت تسبب البنك الاحتياطي الفدرالي أيضاً في حدوث ركود من خلال رفع أسعار الفائدة بشدة، بهدف «تدمير الطلب». بعبارة أخرى، كما هو الحال الآن، كانت الإستراتيجية هي جعل الأسر والعمال يدفعون الثمن عبر تدمير مداخيل الأجور عبر تسريح العمال، وكان الأساس لما حدث في ذلك الوقت هو تدمير قدرة الوصول إلى النفط.

عند 75 نقطة أساسية لمعدلات فائدة الاحتياطي ترتفع بسرعة لم تتم مشاهدتها منذ 1994. كانت الارتفاعات في 1981 و1982 أكثر عدوانية حتى، لكن كما جادل عدد من المراقبين، فالالاقتصاد العالمي اليوم أكثر ترابطاً وأكثر هشاشة ممّا كان عليه في 1980-1981 عندما رفع الاحتياطي الفدرالي المعدلات إلى 15% وأكثر. لن يتحمل الاقتصاد الرأسمالي العالمي اليوم معدلات رفع فائدة تصل إلى ثلث الـ 15% قبل أن يقع في حالة انكماش حاد.

من المرجح أكثر من غيره أن يواصل بنك الاحتياطي الفدرالي رفع أسعار الفائدة عند 75 نقطة أساس عندما يجتمع في تموز القادم، وأن يحدث المثل في الاجتماع الذي يليه. عند نسبة 4% لسعر الفائدة القياسي على الأموال الفيدرالية «وليس 1,75%» سيتصدع السد الاقتصادي. لن يحتمل الوضع أن نصل حتى إلى تلك مستويات 1982 أي 5%.

ليس هذا بالكلام الجديد، فمُنذ 2017 كان هناك من يقول بأنه عند معدلات فائدة 5% سوف يتصدع الاقتصاد. سبب ذلك هو هشاشة الاقتصاد الحقيقي للولايات المتحدة اليوم، وما يجري اليوم هو أحدث دليل على ضعف الاقتصاد الحقيقي للولايات المتحدة، وأن ارتفاع أسعار الفائدة له تأثيرات سلبية شديدة على أسواق الأصول المالية أيضاً، ما يؤدي إلى حدوث أزمات سيولة خطيرة وحتى أزمات إعسار في النظام المالي الرأسمالي العالمي.

في حالة حدوث انكماش في الأصول المالية جنباً إلى جنب مع انكماش في الاقتصاد الحقيقي، فمن شبه المؤكد أن الركود في عام 2022 سيتعمق في عام 2023. وفي هذه الحالة ستبدو الأزمة الاقتصادية أقرب إلى 2008-2010 و1981-82. أو ربما دمج ديناميكتين للكساد في ديناميكية واحدة.

■ بتصرف عن:

The Anatomy of Inflation



الاقتصاد الحقيقي: أي الكساد **Recession**. لن يصمد الناتج المحلي الإجمالي ببساطة بدون نمو، بل سينخفض. في الواقع إن أردنا أن نأخذ بالاعتبار المؤشرات الموجودة اليوم فانكماش الناتج المحلي الأمريكي في الربع الأول بنسبة 1,5% يتبعه انكماش آخر وليس نمواً صغرياً فقط في الربع الثاني. يحدد ربعمان متتاليتين من الانكماش ما يسمى «الكساد الفني **technical recession**». إعلان الكساد الفعلي متروك للمكتب الوطني للتحليل الاقتصادي. فهم دوماً ينتظرون أشهراً بعد حدوث الوقائع ليعلنوا عنها. لكن «الكساد الفني» دائماً ما ينتج إعلاناً تالياً بركود حقيقي، ومن الواضح أن الاقتصاد الأمريكي على أعقاب كساد فني على أقل تقدير.

هناك عوامل أخرى ستظهر هذا الصيف 2022 والتي ستساهم بشكل أكبر في التضخم المزمن طوال بقية العام ولفترة أطول من ذلك على الأرجح. أحد أهم هذه العوامل هو ارتفاع تكاليف وحدة العمالة **Unit Labor costs** بالنسبة لأصحاب الأعمال، والذي سيقومون بتحميله المستهلك هذا الصيف وما بعده. يتم تحديد تكلفة وحدة العمالة من خلال التغير في الإنتاجية على الأعمال وأو الأجور. إن ارتفعت الأجور، وبالمثل إن انخفضت الإنتاجية، ترتفع تكاليف وحدة العمالة. وبينما يبدو أن الأجور ترتفع بشكل معتدل في قيمها الاسمية، فالإنتاجية تنخفض بشكل حاد. تشير أحدث البيانات حول ميل الإنتاجية في الولايات المتحدة إلى أنها تنهار بمعدلات أسرع من أية فترة مضت منذ بداية جمع البيانات في 1947. ذلك أن الاستثمار التجاري يتباطأ بسبب عدم اليقين الاقتصادي المتزايد بشأن التضخم وكذلك الكساد المحتمل.

تميل ضغوط الأجور في الغالب إلى الشريحة



**من شبه المؤكد
أن الركود في عام
2022 سيتعمق
في عام 2023 وفي
هذه الحالة ستبدو
الأزمة الاقتصادية
أقرب إلى 2008-10
و1981-82 أو ربما
دمج ديناميكيتين
للكساد في
ديناميكية واحدة**

للأعلى تحسباً لبدء سريان العقوبات في نهاية المطاف. سرعان ما تبعت شركات الشحن العالمية المضاربين حيث رفعت أسعارها قبل أن تبدأ العقوبات الفعلية. انضمت إليهم شركات تأمين الشحن. على طول سلسلة توريد السلع الأساسية، بدأ الرأسماليون في القطاعات القدرة على استغلال النقص المقبل بفعل العقوبات بالتلاعب بالأسعار. بدأ النقص المادي الناجم عن العقوبات بعد ذلك بإحداث تأثير إضافي في أواخر الربع الثاني من عام 2022 مع اشتداد الحرب في أوكرانيا وتنفيذ العقوبات. لم تتوقف شركات الشحن والتأمين والمضاربون عن زيادة الأسعار وتشكيل عوامل إضافية تزيد من تأثير العقوبات.

الركود التضخمي

يعرف الركود التضخمي عموماً بأنه تضخم وسط ركود نمو الاقتصاد الحقيقي. لقد بدأنا بالفعل في مرحلته الأولى: سجل الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي للربع الأول من عام 2022 انخفاضاً بنسبة 1,5%. ويقدر بنك الاحتياطي الفدرالي في أتلانتا بأن نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الحالي ما بين نيسان وحزيران هو 0,0%! إذا ثبتت صحة توقعات الاحتياطي الفدرالي في أتلانتا، فنحن في حالة ركود في أحسن الأحوال. وإذا انكمش الربع الثاني فعلياً، فهذا يعني وصولنا إلى مرحلة أعمق من الركود التضخمي.

الاقتصاديون ووسائل الإعلام الشركاتية ذاتهم التي ناقشت لأشهر ما إذا كان التضخم الحالي مؤقتاً أم مزمناً، يناقشون اليوم فيما إن كان الركود التضخمي سيحدث قريباً. لكن الحقيقة أنه قد وصل الركود التضخمي بالفعل.

ستعكس المرحلة التالية من الركود التضخمي القادمة في أواخر 2022 وأوائل 2023 انكماش

إذاً مع ارتفاع الأسعار الآن بعد أيلول 2021، فالعامل الجديد المهم الذي دفع الأسعار لم يكن أيضاً مرتبطاً بالعرض أو الطلب. وليست شركات النفط وحدها مسؤولة عن هذا الارتفاع في مؤشرات الأسعار، فإلى جانبها وفي الوقت ذاته رفعت شركات تصنيع الأغذية من أسعارها، وشركات الطيران، والمراق من التي تملك القوة الاحتكارية السوقية. أدى هذا السبب السياسي «السوق وقدرتها على التحكم به»، إلى إضافة عوامل أخرى لارتفاع الأسعار فيما تبقى من العام الماضي.

وبدأ من عام 2022 بدأت قوى جديدة أخرى تقرر شكل التضخم الأمريكي: اعتباراً من آذار 2022، تمت إضافة العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على السلع الروسية بأخذ دورها، وقد كان دورها حاسماً بشكل خاص لأن الاقتصاد العالمي كان لا يزال في طور محاولة إعادة فتح واستعادة وإصلاح سلاسل التوريد العالمية المهمشة.

تزود روسيا ببقية العالم بـ 20 إلى 30% من الكثير من السلع الرئيسية، بما في ذلك النفط والغاز والوقود النووي المعالج في قطاع الطاقة، بالإضافة إلى المعادن الصناعية مثل النيكل والبلاستيك والألومنيوم والموارد الأخرى المطلوبة لصناعة السيارات والصلب والسلع الأخرى في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. كذلك السلع الزراعية مثل 30% من القمح العالمي، و20% من إنتاج الذرة العالمي المستخدم لإنتاج الأعلاف الحيوانية، و75% من الزيوت النباتية الهامة مثل دوار الشمس، و75% من سماد البوتاس... إلخ.

حتى قبل أن تبدأ العقوبات الأمريكية/الأوروبية المفروضة على هذه السلع الروسية الرئيسية في التأثير على العرض الفعلي، بدأ المضاربون في أسواق العقود الأجلة للسلع المالية العالمية في دفع التضخم

ما هي قائمة التعليمات التي يتمنى أي رئيس أمريكي الحصول عليها؟



شكلت حالة الاستقطاب السياسي العالية داخل الولايات المتحدة - والدور الذي تلعبه واشنطن على الساحة العالمية - سبباً لتحول بعض وسائل الإعلام إلى أداة قاسية لالتقاط هفوات وأخطاء رجال السياسة في الإدارة الأمريكية الحالية، وتحديدًا الرئيس جو بايدن، الذي لن يتمكن بسهولة من تغيير صورته في وسائل الإعلام التي تبدو أشد ملامحها وضوحاً كونه خرقاً لا يستطيع حتى إتمام أبسط المهام!

■ علاء ابوفراج

هذه مسألة بديهية بغض النظر عن محتوى هذه التعليمات وكيفية إطلاع الرئيس عليها، فلا يستطيع أحد الجزم بأن بايدن كان الرئيس الأمريكي الأول الذي تلقى إرشادات من هذا النوع. لكن ما لا شك فيه، أن الرئيس الحالي لا يظهر الحد الأدنى الضروري من اللياقة العقلية، فهو دائم الخلط بين الأسماء، ويرتكب الكثير من الأخطاء أثناء الحديث، مما يشكل إرباكاً للإدارة الأمريكية الحالية، ومادة جديّة يستند عليها خصومهم وتحديداً الرئيس السابق دونالد ترامب، الذي أعلن مؤخراً أن «الولايات المتحدة أصبحت أضحوكة» وذهب إلى تحميل جو بايدن المسؤولية عن تراجع دور الولايات المتحدة على الساحة العالمية، والتدهور الاقتصادي التاريخي الذي تعيشه البلاد.

الأمر يختلف جذرياً إذا ما نظرنا إلى جوهر القضية، فالرئيس الأمريكي الحالي يُعد تجسيدا واقعياً لوضع وأداء الولايات المتحدة عموماً، ومكانتها - التي يرثيها ترامب - لم تهتز كما يدعي في خلال فترة بايدن فحسب، بل يمتد هذا الانحدار بشكله الواضح إلى حقبة باراك أوباما، فأياً يكن من يجلس في البيت الأبيض سيجد صعوبة بالغة في الحفاظ على صحته العقلية، وتحديداً

تداولت عدد من وسائل الإعلام الأمريكية صورة جديدة تؤكد عدم كفاءة الرئيس الحالي للولايات المتحدة، ففي اجتماع مع المدراء التنفيذيين لمشاريع طاقة الرياح، التقط أحد المصورين الصحفيين صورة للرئيس الأمريكي يظهر فيها وهو يرفع ورقة صغيرة عن طريق الخطأ، مما كشف محتواها المخجل. فالورقة احتوت على مجموعة من التعليمات المقترحة التي أعدها فريق بايدن لتجنب الرئيس الوقوع في هفواته المعتادة، واتسمت معظم التعليمات بكونها بديهية الطابع، مما أثار موجة من التساؤلات حول قدرة الرئيس على القيام بمهام بسيطة، مثل: «الدخول إلى القاعة» بدون مساعدة قائمة تعليمات واضحة. فالقائمة حددت لبايدن خطوات، مثل «ادخل إلى القاعة» - اجلس على الكرسي المخصص لك - أعط بعض الملاحظات بما لا يتجاوز الدقيقتين - توجه بسؤال إلى ليز شولر «ملاحظة ليز شولر تنضم عبر الفيديو إلى الاجتماع» - اشكر الحضور - غادر القاعة».

لا شك أن فريق العلاقات العامة يقوم بإعداد بعض التعليمات البروتوكولية للرئيس، وتعد

كبرى في الاقتصاد الأمريكي الهش، مما يؤدي إلى اختلال توازن للركائز التي تقوم عليها الإمبراطورية الأمريكية. فالمطلوب من الرئيس الأمريكي الحالي أو اللاحق إدارة انهيار البلاد بأقل الخسائر الممكنة، وهو ما لا يوجد في «كتالوجات» البيت الأبيض وصفة واضحة وسلسلة لإتمام هذه المهمة، لا بل إن أي رئيس افتراضي في هذه اللحظة سيتمنى لو يجد في أدراج مكتبه ورقة تعليمات بسيطة كالتى يحملها بايدن، ليتمكن من الدخول إلى اجتماع دون أخطاء.

تحت تأثير الضغط الشديد الذي تتعرض له مراكز اتخاذ القرار، وتعد الهزات الكبرى التي تواجه الدولار الأمريكي إحدى أبرز عوامل الضغط هذه، فالولايات المتحدة والتي نجحت عبر فرض الدولار كعملة عالمية في نهب ثروات العالم، مما مكّنها من تمويل كل نشاطها العسكري والاستخباراتي الخارجي، بالإضافة إلى الحفاظ على مستوى معقول من الرفاه للسكان، تجد نفسها في لحظة مفصلية يوشك فيها الدولار على خسارة مركزه، ما يعنيه هذا من حدوث ارتدادات

ليبيا ضحية عبث الغرب والتشدد التركي



ما تزال مشكلة ازدواجية السلطة قائمة وتتفاقم في ليبيا، ومعها تزايد حالات نشوب صراعات مسلحة هنا أو هناك بين أطراف الصراع، سواء بشكل صريح ومباشر، أو عبر خلافات يشار إليها بانها بين أجهزة أمنية فقط، وتتعلق بأسباب ثانوية، ويجري تغذية هذا التشدد الداخلي من قبل الدول الغربية بالدرجة الأولى.

■ هلاذ السعد

حيث أصدرت كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بياناً مشتركاً حول الملف الليبي، يدعو لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في ليبيا بأسرع وقت، متغاضين بذلك، عمداً، عن حالة الأمر الواقع الحاصلة في البلاد، بوجود حكومتين بقيادة كل من فتحي باشاغا وعبد الحميد الدبيبة، اللذان رحب كلا منهما، بنفس الدرجة، بهذا البيان وليعتبر كل منهما أنه رئيس الحكومة الشرعية المفوض لوحده بتنفيذ هذه المهمة، حيث أن الأولوية الدولية من المفترض أن تكون أولاً الدفع نحو معالجة هذا الوضع الداخلي، عبر دعم وتأمين حوار ثنائي ينهي الانقسام للمتمكن من خوض انتخابات سليمة وحقيقية مستقبلاً.

حيث قال باشاغا «بصفتي رئيس تلك الحكومة المنتخبة والمدعومة من قبل مجلسي النواب والدولة أطلع إلى العمل جنباً إلى جنب مع

التركية في ليبيا لمدة 18 شهر أخرى، الأمر الذي يفاقم حالة التوتر الجارية بدوره، ويدفع نحو استمرار تشدد الأطراف الليبية داخلياً، وفي المقابل، كانت قد عقدت اللجنة الليبية العسكرية المشتركة 5+5 اجتماعاً لها في القاهرة في 18 الشهر الجاري لبحث فرص التسوية ومتابعة وقف إطلاق النار.

الذي حسم مسألة استمرار عمل الأطراف الليبية، وفقاً لمقررات الاتفاق السياسي الذي نص على أهمية تنفيذ إجراء انتخابات وفقاً لقاعدة دستورية».

ومن جهة أخرى، وافق البرلمان التركي يوم الثلاثاء الماضي على طلب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بتمديد مهام القوات

تلك الدول، وجميع أصدقائنا العرب والأفارقة لإعادة بناء ليبيا، وقيادتها إلى الانتخابات الوطنية في أقرب الآجال» بينما قال الدبيبة «البيان الدولي المشترك ينسجم مع موقفه الراض للحكومة أو الاستيلاء على السلطة بالقوة، أو خلق أي أجسام موازية، نبدي ارتياحنا لتوافق البيان مع الموقف الأممي،

هل أصبحت أمريكا دولة فاشية



تبدأ اللقطات الأولى للفيلم بسؤال المذيعة لباحث وأستاذ جامعي: هل أصبحت أمريكا دولة فاشية؟ فيجب الأستاذ: هل تقصدين أن أمريكا أصبحت ديكتاتورية؟ هذا خيال علمي، لأنها أمريكا!

وبعد ذلك يبدأ الصراع السياسي والانقسام إلى جماعات، ثم اشتعلت الحرب الأهلية في شوارع أمريكا وأخذ الناس يختبئون في الملاجئ ويحاولون تنظيم شؤونهم بأشكال مختلفة بينما صعوبات المعيشة تزيد شيئاً فشيئاً في ظل تزايد الجريمة السرقة والقتال والموت.

يتحدث الفيلم الأمريكي «عميقاً في الغابات 2021» عن حرب أهلية افتراضية ستندلع في أمريكا في المستقبل. ويصور حياة مجموعة من أعضاء الحزب الديمقراطي الذي يصبح محظوراً وملاحقاً من الحزب الجمهوري الذي يصبح مثل الحزب النازي.

وبغض النظر عن الاصطفافات الافتراضية للأحزاب السياسية في مشاهد الفيلم من جهة، واستناداً إلى كثرة المواد السينمائية والإعلامية

التي تتحدث عن مواضيع مشابهة منذ ثلاثين عاماً «حرب أهلية ستدمر الولايات المتحدة الأمريكية» من جهة أخرى، يعرف الأمريكيون تماماً أن هناك «فاشية» في الولايات المتحدة الأمريكية. والفيلم نفسه يسخر من مقولة الأستاذ الجامعي الذي ظهر في المشاهد الأولى للفيلم وهو ينفي إمكانية تحول أمريكا إلى دولة فاشية ودولة ديكتاتورية قائلاً: هذا خيال علمي!

تتحدث عشرات الأفلام السينمائية

حدة الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الآن وفي المستقبل؟ يطرح الفيلم سؤالاً مهماً في مشاهد البداية: هل أصبحت أمريكا دولة فاشية؟ وجواب هذا السؤال هو ما حدث ويحدث في العالم من نشر السلاح بكل هذه الكميات الضخمة في المجتمع الأمريكي، ودعم نازي أوكرانيا وبقاع العالم الأخرى، فعلى من سترتد هذه الضربة في المستقبل؟ وهل يصبح ما قاله هذا الفيلم السينمائي واقعاً؟

«الأمريكية» عن هذه الحروب الأهلية الافتراضية التي قد تتعرض لها الولايات المتحدة في المستقبل، وهذه الحروب الافتراضية ستسبب دمار أمريكا نفسها حسب هذه الأفلام السينمائية التي أنتج قسم كبير منها في هوليوود وبقيّة الشركات السينمائية الكبرى. وبعيداً عن الحروب الافتراضية لكتاب السيناريو والسينمائيين، ماذا بشأن الحرب الأهلية الحقيقية التي قد تشتعل في الولايات المتحدة بفعل تصاعد

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



نشطت مختلف المنظمات الطلابية والشبابية في القرن العشرين مثل اتحاد الشباب الديمقراطي واتحاد الطلاب الجمهوريين والاتحاد العام لطلبة الجمهورية العربية السورية في الخارج. وكان وجود هذه المنظمات تقليداً من تقاليد العمل الجماهيري والحركة الوطنية في البلاد. في الصورة مجموعة من النشرات الشبابية التي كانت تصدر في سورية: الشباب الديمقراطي، راية الشباب الديمقراطي، نيسان، الديمقراطي، طريق الشباب.



معلمو الريف وخريجوا الماجستير

قالت وزارة التربية والتعليم إن الصين تخطط لتوظيف 67 ألف معلم لمرحلة التعليم الإلزامي في مناطقها الريفية في العام الجاري 2022. وذلك ضمن إطلاق برنامج توظيف المعلمين الخاصين في المناطق الريفية، وبشكل أساسي إلى المناطق التي كانت فقيرة سابقاً ومناطق الأقليات الإثنية لتعزيز القدرة التعليمية للمدارس الريفية. وقالت الوزارة بأنها سجلت أكثر من 600 ألف خريج جديد حاصل على درجة الدكتوراه، و6,5 ملايين خريج جديد حاصل على درجة الماجستير، في السنوات العشر الماضية، ما يوفر دعماً قوياً للمواهب لتنمية البلاد.



أساليب حفظ المخطوطات

صدر حديثاً عن الهيئة العامة السورية للكتاب، وضمن سلسلة الكتاب الإلكتروني، كتاب «المخطوطات» أساليب حفظها وترميمها، دراسة عملية، إشراف: إياد مرشد. المادة العلمية: نعمت سري، ربما صندوق. التوثيق والتدقيق اللغوي: هبة المالح. المتابعة والتنسيق الفني: م. سليم سلام، إيمان الفاعوري، ويتحدث الكتاب عن خبرة العمل الطويلة في مجال ترميم المخطوطات في مكتبة الأسد. وتحتوي فصول الكتاب على المهارات والخبرات والمواد المطلوبة في مجال ترميم وحفظ المخطوطات والوثائق التراثية القديمة، في العمل الذي يتطلب البطء والصبر والدقة في التنفيذ.

لانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	٠٩٤٤٤٨٤٧٩٥	طرطوس	صلاح معنا	٠٩٩٩٧٣٥١٤١	الحسكة	حمد الله إبراهيم	٠٩٩٩٢١٢٤٠٤
درعا	خالد الشرع	٠٩٦٨٨٤٤٨٣٠	حلب	جمال عبدو	٠٩٣٣٧٩٦٦٣٩	حمّة	أنور أبو حامضة	٠٩٣٣٧٦٣٨٨	الرقة	محمد فياض	٠٩٤٥٨١٧١١٢
السويداء	وائل منذر	٠٩٣٥٦٦٣٥٥٥	اللاذقية	صلاح طراف	٠٩٨٣٨٦٥٨١	دير الزور	زهير المشعان	٠٩٣٣٨٠١١٣٣			

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2022/06/26» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

ضد القبح العظيم... الجمال هو شكل الوجود القادم



مرحلة وعيه لذاته أمام حقيقة فناؤه الشامل. وهكذا إذا تكتمل حلقة شيلر حول وعي الكائن لذاته، وهي عند ماركس واضحة في مقولة لما تصير الطبقة لذاتها. وتعميم هذه المقولة اليوم هي أن المجتمع بوعيه الجمالي يبدو أنه يقف على أرضية أن يصير مجتمعاً لذاته. واكتمال الحلقة هذا يعني أن ذروة جمالية المرحلة هي الفعل الإنساني نفسه، انطلاقاً من القول إن عملية الانعتاق نفسها هي الواقع الجمالي. وحتى لا تقع في الاختزالية، يمكن القول إن وحدة الإنتاج- العمل الجمالي مع الممارسة الانعتاقية ستكون الملامح المميزة للوعي الجمالي للمرحلة. أي إن الوجود اليومي نفسه، كتعبير عن الحالة العقلية، وضماً للغة، في إطار العلاقات المشتركة، سيكون تكثيفاً للعناصر الجمالية التاريخية السابقة، وهنا بالتحديد يمكن قول مكسيم غوركي: بأن الجماليات هي أخلاق المستقبل. وستتداخل مثلاً الحياة اليومية مع الشحنة الموسيقية ومع الفعل المسرحي واللغة الشعرية. وسيكون الإنسان فيها الأجل نقياً للوجود اللانساني حالياً للفرد المفرغ والمبعد عن حقيقته الإنسانية التي ليست اليوم إلا معاناة الحياة لكي توجد. وهذا بحد ذاته يحتاج إلى بحث في تحول النشاط الإنساني، فتجاوز الاغتراب والانقسام يعني فيما يعنيه وحدة النشاط الإنساني المادي والذهني وضماً أشكال الوعي المختلفة، الجمالية والمنطقية الصريحة والحدسية مثلاً. وهذا هو الإنسان الجديد الذي قيل حوله الكثير.

الجمالية، فالقيم الجمالية التي تطفئ في مرحلة ما تكون نقياً للقيم التي كانت قبلاً مهيمنة، والتي ستأتي لاحقاً هي بالضرورة نقية للتي هي مهيمنة حالياً. وحتى الظواهر الجمالية التي تتغير حسب الظروف والمناسبة الاجتماعية «ضمن حقبة اجتماعية معينة وليس بالضرورة ضمن انتقال بين الحقب» هي نفسها تعبير عن نفي لغيرها، كالطقوس الاجتماعية التي تتغير فيها الملابس. حتى تقييمنا لجماليات الأشياء والظواهر يحكمه مبدأ التناقض، فإدراك الطبيعة في مرحلة ما يختلف عنه في مرحلة أخرى. فالرومنسية مثلاً عظمت من موقع الطبيعة في إنتاجها، بينما كانت الطبيعة في العصور التي كان الإنسان فيها محكوماً بقوة ووحشية الطبيعة، كان إدراكه لها يختلف جذرياً. إذا وفي كل مرحلة من المراحل، وفي تفاعل المستويات الثلاثة السابق ذكرها، يتحد الإنتاج الجمالي، وضماً الوعي الجمالي الخاص بهذه المرحلة أو تلك.

المرحلة النوعية وجمالياتها

يمكن الاستنتاج بخلاصة عامة وسريعة، أن المرحلة ولكونها تعبيراً عن جميع التناقضات وتشابكها المطلوب حله دفعة واحدة، هي مرحلة مشحونة بمختلف الجماليات السابقة طوال التاريخ البشري، ولكنها في ذات الوقت ترفعها إلى مستوى أكثر توتراً. فهنا نحن لسنا فقط أمام إضافة كمية للتناقضات السابقة، بل في تفاعلها النوعي محمولة على نوعية خط صراع الحياة راهناً، والذي وصل اليوم إلى

القيم الجمالية التي تطفئ في مرحلة ما تكون نقياً للقيم التي كانت قبلاً مهيمنة والتي ستأتي لاحقاً هي بالضرورة نقية للتي هي مهيمنة حالياً

هذه العملية من السعي إلى الحرية يكمن جمال الوجود الحي، في تجاوز للإغتراب الشامل وانقسام الإنسان على نفسه. وليس بعيداً عن هذا، ولكن من موقع مادي، يعتبر ماركس في كتاباته التي لم يتوسع فيها حول قضايا الجمال بشكل خاص، أن تجاوز قضية الاغتراب في عملية الممارسة الاجتماعية بالتشارك مع الآخرين، وصولاً إلى تحقيق إنسانية الإنسان هي جوهر جمالية الوجود- النوع.

كتابات علم الجمال لاحقاً

في الكتابات حول علم الجمال الماركسي، وضع الباحثون ثلاثة مستويات تتداخل في سبيل فهم الوعي الجمالي، وهي الشيء الموضوعي نفسه، المستوى الذاتي الذي يتحرك بدوافع حاجات تتحدد حسب المرحلة التاريخية المعطاة والوجود الاجتماعي الخاص والممارسة تجاه الواقع الموضوعي، أي النشاط وموقع الفرد المحدد للعلاقة مع الوجود الموضوعي، والمستوى الثالث هو عملية الانعكاس التي تتحدد حسب المستويين الأول والثاني. وهكذا أمكننا فهم الإنتاج الإبداعي في التاريخ ومدارسه وقوانين تتابع هذه المدارس، وكيف ظهرت الواحدة منها من الأخرى، في عملية نفي معقده لا يمكن رده بشكل مباشر إلى الاقتصادي بل إلى الوجود الاجتماعي بشكل شامل، أي في ترابط مختلف المستويات ومعانيها الصراعية في العقل الفردي. وبلبخانوف الذي ركز على قضية الجماليات، يعتبر أن التناقض هو قاعدة فهم الظواهر

إن تتبع الإنتاج الفني والأدبي بمختلف أشكاله يظهر الخط الحامل للجوهر- القضية الدافعة لولادة هذا الإنتاج، ونقصد بذلك الأعمال «الخالدة» التي صمدت أمام الزمن، والتي صارت بغالبها من الكلاسيكيات، أو هي ستصير كذلك. والدافع هذا هو الحياة نفسها التي تصارع لكي تكون، وتظهر على هيئة نص أو لوحة أو مقطوعة موسيقية. وخط الحياة هذا لا يظهر دائماً بشكل مباشر. هذا هو جوهر جماليات الأعمال. وهذه المرحلة، كما قلنا سابقاً، لكون الحياة ككل فيها، وليس جانباً منها، صارت على المحك، فإن وزن الشحنة الجمالية فيها ولا بد عظيم، على الرغم من سبب وزن شحنة الألم العظيم نفسها. وما زالت «الأعمال الخالدة» لهذه المرحلة لم تكتمل بعد.

■ د. محمد المعوّش

حول قانون الجمال

في الكثير من مقدمات ما قال به ماركس لاحقاً من موقع مادي تاريخي محكوم بالاقتصاد، يعتبر فريديرك شيلر في «رسائل حول التربية الجمالية للبشرية»، من موقعه المثالي، بأن الفرد في تطويعه الطبيعة «الواقع الموضوعي عامة» في محاولته إرضاء حاجاته المادية والمعنوية، ينمو ليرقى بنفسه إلى مراحل «الألوهة»، أو بالأحرى، إظهار صورة الجوهر «الألوهي» فيه. وهذه العملية «المسرحية» تحصل ضمن علاقات تشاركية مع الآخرين. اختصاراً، يعتبر شيلر أنه في هذه العملية يحصل توليف المتناقضات: المجرّد والملموس، الواقعي والمثالي، العام والخاص، النشاط وصورته المنعكسة، الحرية والضرورة... في